مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي

المدرس الدكتور
خضر عباس عطوان(*)

المقدمة

أهداف الدراسة: إن للعراق بحكم موقعه الجغرافي أساسا لدور إقليمي مميز. هكذا أعطت الجغرافيا لهذا البلد ميزة وعبئا في آن، فالدور شان مغري في العلاقات السياسية الدولية، كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة المعنية. الا انه عبء يفرض عليها تواتر دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر لها حتى تتكافأ مع متطلبات الدور السياسي من التزامات سياسية، وتنفيذا لادوار مرسومة. والحال أن العراق قد وقع في المأزقين، فأمام مميزات الدور توجد بيئة ترفع من شان اكلاف تطويعها، للبعض منها اجندة بإبداء أدوار تتقاطع مع ما تطمح به أي حكومة عراقية نظرا للاختلاف القومي والمذهبي والسياسي (إيران)، وللبعض الآخر ارتباطات سياسية دولية تجعلها تحصل على إمكانات وموارد خارج دائرة القياس للإمكانات الذاتية (تركيا، دول مجلس التعاون الخليجي...).

في ضوء هذه البيئة تسعى الدراسة الى تبيان ثلاث مسائل: واقع الدور الإقليمي للعراق، المتغيرات المؤثرة في الدور العراقي الإقليمي. بيان احتمالات الدور العراقي الإقليمي خلال المستقبل القريب

وبذلك تكون بيئة الدراسة المكانية هي البيئة الإقليمية. والبيئة الزمانية للدراسة هي الفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠. والإشكالية التي تتعامل معها الدراسة أن هناك ظروفا سياسية إقليمية وعربية ضاغطة على العراق كي يؤدي أدواره المؤجلة او المجمدة، الا انه يجابه بمشاكل تعيق استعادته لوضعه الطبيعي من حيث تحرر الإمكانات والإرادة السياسية. والإشكالية هنا هي هل العراق قادر على تنفيذ دوره، وما هي مجالاته.

فرضية الدراسة: ستدفع الولايات المتحدة بالعراق خلال المستقبل القريب الى أن يكون طرفا مساهما في الاستقرار الإقليمي، يشجع في ذلك كثرة التقاطعات والقضايا الإقليمية التي يجد العراق نفسه جزءا منها. والتي لا يمتلك موارد مؤهلة في المستقبل المنظور للتعامل معها من باب المواجهة.

ونتساءل هل إمكانات العراق الذاتية تؤهله في السنوات القادمة لاداء أدوار إقليمية مميزة؟ هل تكوين المجتمع/ القوى السياسية العراقية عنصر مساعد على أداء أدوار التعاون ام الصراع مع البيئة الإقليمية؟ هل ستدفع الولايات المتحدة بالعراق نحو التصادم مع البيئة الإقليمية ام نحو التعاون؟ ولماذا؟ هل البيئة الإقليمية تهيئ للعراق فرص التعاون ام الصراع؟ ما هي أدوار العراق المحتملة إزاء بيئته الإقليمية؟

محاور الدراسة: وللإجابة عن تلك الأسئلة، والتعامل مع الفرضية أعلاه، قسمنا الدراسة الى المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: المتغيرات المؤثرة في مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي

او ما يسمى بيئة الدور الإقليمي المتوقع المؤثرة عليه سلبا او إيجابا.والواقع انه فيما يتعلق بالعراق فان هناك ثلاثة متغيرات مؤثرة يتفاوت تأثير كل منها ما بين معزز او معيق لاعادة تفعيل الدور الإقليمي للعراق. وهذه المتغيرات هي: اتجاه الولايات المتحدة نحو فرض او تحقيق استقرار إقليمي في إجمالي منطقة الشرق الأوسط، يكون ضامنا لمصالحها وتطلعاتها. ثم هناك النظام السياسي في العراق وقدرته على الاتفاق على أولويات العراق ومصالحه، وحدود دوره الخارجي، في ظل تناقضات أهمها غياب الثقة بين القوى السياسية وتلبسها لاجندات خارجية تسعى الى تحقيقها داخليا في الغالب عبر وسائل احتكار السلطة واحتكار الثروة وممارسة الإقصاء والتصفية للغرماء، وكذلك في ظل نظام فدرالي تتمتع حكوماته بسلطات تقترب من سلطات الحكومات المستقلة.

وهناك ثالثا متغير علاقات القوى الإقليمية وميزان قواها الفاعلة. فكيف تؤثر هذه المتغيرات على الدور المتوقع للعراق؟

أولا،الولايات المتحدة:الاستقرار الإقليمي

يذهب الأكاديمي الألماني فولكر برتس الى ان الولايات المتحدة كانت تستهدف منطقة الشرق الأوسط برمتها، في صلب أهدافها أثناء غزو واحتلال العراق، وهي قد أخطأت التعامل معه. وقد يكون أحداث التغيير في العراق كرد على إدراك الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول بوجود أخطاء في المنطقة، وفي السياسات الأمريكية السابقة تجاه المنطقة والتي ولدت كره للولايات المتحدة، لذلك كان على الأخيرة ان تعمل على إجراء تحول شامل فيها سياسي واجتماعي وفكري... بغض النظر حول الاختلاف مع هذا المشروع او الاتفاق معه[١]. إذن مسالة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط كان الهدف الأهم لدى الإدارة الأمريكية في عملية التغيير السياسي الذي جرى في العراق مطلع ٢٠٠٣. هذا الهدف لم يتحقق بعد[٢]، فالأهداف الاستراتيجية من قبيل الهيمنة الكاملة، نشر الديمقراطية... لن تتحقق ما لم يستقر العراق سياسيا، وبعدها ما لم يحل الصراع العربي– الإسرائيلي. وهذا ما زال بعيدا الى هذه اللحظة، وتبقى المسالة مفتوحة امام اكثر من احتمال.

لماذا منطقة الشرق الأوسط؟ ولماذا العراق تحديدا؟ هذا السؤال يحتاج الى دراسات أخرى الا انه إجمالا يتعلق بأهمية العراق الدولية في الفكر الاستراتيجي، وهو ما سنعرج عليه لاحقا. المهم هنا هو كيف تلجأ الولايات المتحدة الى أسلوب التغيير؟ ولماذا؟ إن الولايات المتحدة صاحبة مشروع في الريادة العالمية تسعى الى تحقيقه وخلاف للعقد الماضي حيث كانت إعاقة القطبية الثنائية فان هذا العقد أريد أن يكون أمريكيا صرفا بحسب تطلعات معظم القيادات الأمريكية.

وعلينا أن ندرك موقع مفهوم وقيمة القوة في الفكر الأمريكي، والذي ينعكس بشكل كبير على الاستراتيجيات وآليات تنفيذها ويرتكز هذا الفكر على دعائم ثلاث: استخدام القوة العسكرية، سيطرة المصالح الاقتصادية، تعميم قيم الاستهلاك والحرية الليبرالية. وقد تعزز عنصر السطوة في السياسات الخارجية الأمريكية خلال العقود المختلفة، الى أن وصلت مرحلة النزعة الإمبريالية للإمبراطورية الأمريكية[٣].

١-حوار،فولكر برتس:"الشرق الأوسط من منظور أوروبي". (أجرى الحوار د.محمد نور الدين). شؤون الأوسط (بيروت). ع١١٤/٢٠٠٤. ص ص٩٣-٩٤.

٢-مشروع الشرق الأوسط الكبير المقدم من الولايات المتحدة الى قمة مجموعة الدول الثمان في الولايات المتحدة في حزيران ٢٠٠٤: وثيقة:(المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"). مجلة شؤون الأوسط (بيروت). ع١١٤/٢٠٠٤. ص ص٢٠٩-٢١٦.

٣- Akio Watanabe: "A Continuum of Change". The Washington Quarterly (Washington), Autumn 2004. PP:137-146.

وكذلك،هشام يونس:"الايديواستراتيجية الأمريكية" مجلة شؤون الأوسط (بيروت). ع ١١٤/٢٠٠٤. ص ١٣١.

المهم هنا هو كيف تنظر الولايات المتحدة الى العراق في ظل سيادة هذه النزعة؟ لدينا اعتقاد أن العراق قد اختير لكونه اسهل الحلقات واضعفها في المنطقة. واريد به إشعار الآخرين بجدية التوجه الأمريكي. ورغم أن الظرف الإقليمي والعربي قد دفع الولايات المتحدة الى التعجيل ببرنامجها السياسي لاعادة تأهيل العراق عما هو مقرر سلفا من الانتشار والاحتلال المباشر بنحو ٥-١٠ أعوام، قبل الخوض في العملية السياسية، الا أنها قد نجحت في التأسيس لمرحلة عراق ما بعد التغيير السياسي، وهذا ما نجده في المراحل الثلاثة التي شهدتها العلاقة الأمريكية العراقية:

-مرحلة تغيير النظام السياسي في نيسان ٢٠٠٣ باحتلال بغداد،

-مرحلة التأسيس لكيان سياسي ضعيف مرتبط في قدرته على البقاء بالولايات المتحدة. وهي قد أخرجت نظاما سياسيا تعدديا بشكل مفرط، فدراليا الى درجة التقسيم، تتفتت فيه الثروة الوطنية والسلطة كذلك، نظاما فرضت خلاله، وللأسف ارتضت خلاله قوى عراقية عديدة طلب وترجي وتوسل واحيانا تسول لدور سياسي من الولايات المتحدة، وبعضها زاد الحمل عليه ففرض على نفسه أن لا يتقاطع كل ذلك مع الاجندات الإقليمية التي الزم نفسه بتنفيذها في العراق. وهكذا كانت إجمالي العملية السياسية من انتخابات، وكتابة دستور دائم...،

-المرحلة الثالثة وهي البدء بالتأسيس لوجود أمريكي دائم. فارتفاع حجم اكلاف استقرار الانتشار بالمدن العراقية دفع الولايات المتحدة الى الشروع بإيجاد مخارج سريعة للانسحاب من المدن. واختزال البرامج الزمنية ليس بالأمر اليسير، لذا قد تلجأ الولايات المتحدة الى تفاهم أمريكي- إيراني، او أمريكي- عربي لذلك[٤]. وكلا الأمرين سيقودان الى تحقيق تقدم ملموس في استقرار الدولة العراقية، وتثبيت الولايات المتحدة لوجودها في العراق عبر الحصول على حقوق إقامة قواعد دائمة في هذا البلد.

إن المجالات المحتملة لتوظيف الولايات المتحدة للعراق يمكن تصنيفها بالآتي:

١-بناء قواعد عسكرية.وهذا يتطلب عقد اتفاق أمني بين الولايات المتحدة والعراق، والمعلومات المتوافرة إن الولايات المتحدة قد وضعت اللبنات الأساسية وركزت سلاحها في نحو ٤ قواعد رئيسة يتوقع أن تكون قواعد دائمة بعد سحب القوات الأمريكية لوجودها من المدن، وهي: قاعدة علي بن ابي طالب الجوية قرب الناصرية، قاعدة حرير الجوية شمال العراق، قاعدة الشعيبة الجوية غرب بغداد، قاعدة شرقي بغداد[٥]- اما الوجود الامريكي في كردستان العراق فلا زال غير مقدر في اتجاهه او حجمه،

٢-بناء قواعد استخباراتية ومعلوماتية في أنحاء متفرقة من العراق تكون محطات تجسس دائم على أحوال العراق والدول المجاورة،

٣-التدخل من العراق ضد دول الجوار عند الحاجة او الضرورة،

٤-وفي هذا الصدد يمكن تفسير تدخل جامعة الدول العربية في تشرين الثاني ٢٠٠٥ في لقاءات المصالحة بين الفرقاء السياسيين في العراق، وبعدها في اذار٢٠٠٦ من قبول الولايات المتحدة إجراء مفاوضات مع إيران عبر سفيرها السابق في العراق زلماي خليل زاده، ثم في تشرين الثاني ٢٠٠٦ وعقب فوز الديمقراطيين في الانتخابات التشريعية وتعيين روبرت غيتس وزيرا للدفاع من الإعلان عن سياسة إشراك كل من سوريا وايران في تحقيق استقرار في العراق.

٥-د.ضاري رشيد الياسين:"مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق" في محمد الهزاط وآخرين: احتلال العراق- الأهداف -النتائج- المستقبل. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٣). ص ص٢٧٩-٢٨١.

٤-الضغط على دول المنطقة لإجراء إصلاحات في نظم حكمها او نظمها الاقتصادية والتعليمية، مثلا جعل العراق أنموذجا للتغيير او اعتماده معيارا ومساندا لدعوات قوى مجتمعية وسياسية في دول الجوار في قضايا مثل الفدرالية للاقليات، الحرية...

اما قدرة الولايات المتحدة التأثير في السياسة العراقية، فهي ستتباين بحسب المشهد السياسي الذي سيأخذ الوجود الأمريكي في العراق:

أ-في حالة بقاء الانتشار العسكري الأمريكي في المدن العراقية،وهو احتمال لن يتجاوز العام ٢٠٠٨، كما نعتقد، فان سياسة العراق الخارجية ستدار وفقا لتوجهات وأولويات الولايات المتحدة، وان كان بعضها سيخضع كذلك لتأثير الأطراف العراقية المتصارعة وذات الولاءات الإقليمية المتباينة والمتناقضة،

ب-في حالة عقد اتفاق أمني بين الولايات المتحدة والعراق واقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة، وهو إجراء يتوقع له الشروع مع العام ٢٠٠٧، حيث المراجعة الدورية في شهر حزيران لبقاء او عدم استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق، كحد أدنى، والعام ٢٠٠٩ كحد أقصى، نقول يتوقع له ان يعطي العراق ظاهرا هامش مناورة اكبر تعكس استقلاله، الا انه سيبقى ملتزما بأولويات المصالح والسياسة الأمريكية.

وستؤسس الولايات المتحدة خلالها مجالات نفوذ قوية داخل العراق، وداخل المؤسستين العسكرية والأمنية تتحكم من خلالهما بالقرار السياسي العراقي،

ج-في حالة انسحاب الولايات المتحدة من العراق[٦] وهو احتمال وارد تحققه بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ فان السياسة العراقية ستتحرر من ضاغط الخيار الأمريكي.

ورأينا إن الموقف اقرب الى الخيار الثاني منه الى اي من الخيارين الآخرين. فالخيار الأول اصبح صعبا الاستمرار فيه نظرا للضغوط من داخل الولايات المتحدة ومن البيئة الدولية لتحديد صيغة تواجد القوات الأمريكية في العراق او الانسحاب منه. اما الخيار الثالث فهو احتمال قائم اذا ما حدث تغيير داخل الإدارة الأمريكية باتجاه فوز الديمقراطيين وطلبهم الجلاء من العراق. الا أن ذلك الأمر يحتاج الى وقفة وتحليل قبل ذلك، فالعراق بالنسبة للولايات المتحدة قاعدة مهمة في منطقة سعت الولايات المتحدة الى السيطرة عليها، وليس من السهولة إزاء حجم الاستثمار السياسي والاكلاف التي تحملتها الولايات المتحدة ان تلجأ الى الانسحاب منها بسهولة، قبل ان تناقش كل البدائل الأخرى من قبيل: التقدم خطوة الى الأمام بالتصعيد مع إيران، وجعل العراق أولوية إقليمية ثانية[٧]، عقد تفاهمات إقليمية مع إيران والدول العربية لادارة العراق[٨]، او الانسحاب الى قواعد دائمة. ومعظم هذه البدائل تقودنا الى ضرورة عقد اتفاق أمني وعسكري بين الولايات المتحدة والعراق.

٦-Barry Rubin: "Reality Bites, the Impending Logic of Withdrawal from Iraq". The Washington Quarterly (Washington), Spring 2005. PP:76-80

٧-ناتالي نوغيريد و دانيال فيرنيه:"الدبلوماسية وضعف جدواها في ايران". لوموند الفرنسية، عن الحياة اللندنية ٣١ ايار ٢٠٠٦. <http://www.daralhayat.com/culture/media/05-2006/item-20060530-365dd0c1-c0a8-10ed-0114-fc361f4f3e4f/story.html>

٨-بشان هذه التحليلات انظر دراسة، محمد السعيد إدريس:"تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة". المستقبل العربي (بيروت).ع٣٢٦/٢٠٠٦. ص ص٤١-٤٥. وقد أوصت لجنة دراسة العراق او ما عرف بلجنة بيكر التي شكلها الكونغرس الأمريكي منتصف عام ٢٠٠٦ بضرورة التعاون مع ايران وسوريا لادارة الوضع في العراق وتحقيق استقرار فيه.

ثانيا،النظام السياسي في العراق

لا نقصد هنا إن نظام صنع القرار سيكون مؤثرا في صنع السياسة الخارجية، فهذه بديهية لا تحتاج الى إجهاد الذات في سبيل الإثبات. بل نقصد بكلامنا هنا إن العراق لم يبلور بعد نظاما سياسيا يمكن أن يؤمّن تعريفا واضحا لمصلحة العراق. وتعود هذه الإشكالية البنيوية الى آليات التغيير السياسي ذاته الذي حصل في نيسان ٢٠٠٣، وما لحقه من إجراءات سلبية في إدارة البلاد.

لقد انتهى الغزو الأمريكي للعراق الى إسقاط نظام سياسي وتغييره، وبدلا من ان ترسي استقرارا مقبولا في العراق وتدفع بالطبقات والقيادات الوسطية الى تولي أمر البلاد او الاستعانة بالأمم المتحدة بذلك تركت الموقف عائما، وسربت معلومات تفيد أن بقاءها وانتشارها العسكري سيدوم نحو ٥-١٠ أعوام، وألغت القانون، وأنهت الخدمات، وحلت كافة الأجهزة المسؤولة عن حفظ الأمن في البلد وأقصت كفاءات مهمة من القيادات العليا والوسطى ودونها من مناصبهم تحت طائل اجتثاث حزب البعث العربي الاشتراكي، مما أوقع البلاد في فراغ إداري وعدم وجود بدائل كفوءة لتولي المناصب. وفتحت الحدود مما سمح بنتيجتين متعاكستين: تدفق نحو ١،٥ – ٢ مليون شخص من إيران الى العراق، ظاهريا تحت حق العودة، وفعليا لإحداث تغيير ديموغرافي – سياسي في البلاد. صاحبه السماح للقوى السياسية بفرض اجنداتها السياسية في المناطق التي ترغب السيطرة عليها، وهكذا حدث اكبر توسع كردي وتهجير العرب من شرق الموصل، ومن كركوك ومن شمال وشرق ديالى. وطرد او قتل العرب السنة في البصرة والحلة والكوت وبغداد وديالى. وقتل وتهجير شيعة من غرب بغداد وصلاح الدين ومن شمال غرب ديالى[٩].

المسالة أعلاه أثارت إشكالية الشرعية في إدارة الدولة العراقية، حيث أن الولايات المتحدة اعتمدت على تعيين ٢٥ شخصا لادارة العراق خلال المرحلة بين تموز ٢٠٠٣-حزيران ٢٠٠٤، ثم وبمشاركة الأمم المتحدة عينت حكومة مؤقتة ثم سمحت بانتخاب برلمان وحكومة انتقالية بين كانون الثاني ٢٠٠٥- كانون الأول ٢٠٠٥. هذه المرحلة اي تموز ٢٠٠٣- كانون الأول ٢٠٠٥ عاشت البلاد تحت الظروف التالية:

١-تصاعد اعمال العنف، وصوره مختلفة:تصاعد أعمال المقاومة ضد القوات الأمريكية والبريطانية والقوى العراقية المتحالفة معهما. وكل من كان يؤدي عمل يعتبره من المقاومة (مباشر او بالتشجيع او بغض الطرف) كان رافضا بالكامل لاي عملية سياسية تحت الاحتلال، وهناك جماعات سياسية مارست العنف ضد جماعات عراقية أخرى تحت طائل كسب السلطة واحتكارها، وهناك قوات أمريكية مساهمة في زرع حالة عدم الاستقرار، عبر القتل المتعمد، او الحصانة من المحاسبة، او دعم هذا الطرف او ذلك. يضاف الى ذلك تدخل استخباري نشط في العراق محاولة منه في زيادة توريط الولايات المتحدة عبر زيادة عوامل اللااستقرار الداخلي. والبعض منه اريد به زرع واقع اثني او طائفي او أيديولوجي معين كما في تدخل ايران.

٩-ان مسألة الطائفية والعرقية حساسة للبعض، لكننا كأكاديميين نشخص الظواهر كما هي، حتى يأتي العلاج بقدر مقبول من الدقة. كما نأخذ بعين الاعتبار مسألة أن في العراق تباين بين آراء الفئات السياسية، زعمائها غير راغبين في تصفيتها وفقاً لظرف العصر، وكان انعكاس ذلك أن كانت القوى السياسية التي تحمل شعار وخطاب سياسي ديني- إسلامي، نقول أنها ذات مضمون طائفي، وكذلك التي تحمل خطابا عرقيا فإنها كانت ذات مضمونا قنوي؛ وكلاهما اقرب الى إقصاء الآخرين منه الى صيانة حقوق أفرادها.

٢-معظم العراقيين ليس لديهم رأي واضح، موضوعي—غير منحاز أيديولوجيا، هذا ما جعلهم متقلبين خلف حاجاتهم الأساسية، ومثالها موقفهم من القوات الأمريكية خلال السنوات الأربع الماضية، كما أن اغلبهم يؤدي ادوارا سياسية لا زالت غير مفهومة من قبلهم، وتحديدا: منطق وفكرة الانتخابات البرلمانية، منطق وفكرة الاستفتاء على الدستور، منطق وفكرة الوطنية والمصلحة القومية والعمالة والخيانة... فيكاد كل هذه الأمور تجري تحت تأثيرات سياسية واعلامية بأدنى درجات الوعي المسيطر عليه او المفسر، واصبحت الاسقاطات الأيديولوجية في التقييم مسيطرة مسبقا على رأيه وموقفه،...

٣-شهد العراق اكبر عمليات فساد مالي،صاحبها وجود جماعات سياسية انتهازية غرضها الانتفاع من الوضع القائم، اما القوى السياسية في العراق فهي تتباين في مواقفها من هذه الاجندات، وقبلها كون معظم هذه القوى قد قبضت ثمن ما يجري[١٠] او انها قد ارتهنت نفسها لتنفيذ مشاريع خارجية مقابل الحصول على دعم لتنفيذ مقاصد عقائدية سياسية واجتماعية ومزايا في الدولة التي قد تنشأ.كما إن كافة القوى الوطنية قد أضعفت على نحو خطير.

وبذلك تكون إشكالية النظام في العراق هي:

أ-**ضعف المشاركة السياسية**،والذي ينجم عنه ضعف الاعتراف بالنظام السياسي من قبل اكثر من تكوين سياسي (ولا نقصد تكوين اثني او طائفي، وان كان البعض منه تحت أسباب طائفية)، وحتى انتخابات كانون الأول ٢٠٠٥ يكاد يكون هناك إحجام من العرب السنة واضح من المشاركة فيها. فالأرقام الرسمية أشارت الى أن انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ شارك فيها نحو ٦٩% من الشعب العراقي في ظل مقاطعة العرب السنة، وانتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ شارك فيها أيضا نحو ٦٩% من العراقيين، رغم ان الرأي الراجح عندنا ان نسبة المشاركة في الحالتين لم تتجاوز ٥٠%، وبينا ذلك في اكثر من موضع[١١] حيث شاركت مجموعات من العرب السنة في الانتخابات الأخيرة في حين عزفت جماعات أخرى سبق لها ان شاركت ابتداءا لاقتناعها بعدم جدوى الانتخابات السابقة، وان النسبة المتبقية تقع بين: الذين يعللون الشرعية السياسية ليس بالانتخاب بل بالاستقرار والخدمات، والأمر الواضح انهما مفقودتان، او غير المكترثين، او أصحاب الرأي السياسي بضرورة إكساب العملية السياسية الشرعية، وهذا يتطلب عندهم خروج القوات الأمريكية من العراق.

ب-**وجود نظرة وممارسة للإقصاء**.وهذا ما يمكن تلمسه في ممارسات عديدة: تشكيلة الأحزاب العراقية ذاتها، التحريض السياسي لتقسيم الشعب طائفيا وعرقيا، البحث عن الألقاب والقوميات والمذاهب في إجراءات التعيين او الترقيات او التكليفات الوظيفية او المناصب السياسية، السعي لإجراء ترتيب على الحدود الإدارية للمحافظات والمدن وفقا لرؤية افتراضية مسبقة لما يسمى حدود وجود اثنية او طائفية، او كما رسم له ان يكون[١٢]. والدخول

١٠-T.Christian Miller: Blood Money, Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq. (NY, Little, Brown and Company, Hachette Book Group USA, 2006). PP:54-67.

١١-انظر،د.خضر عباس عطوان:"العراق الى أين،رؤية في ضوء العملية السياسية الجديدة". مجلة شؤون خليجية (القاهرة). ع٤٤، ٢٠٠٦.ص ص٥٠-٥١.

١٢-ما سرب من معلومات يفيد بالآتي:يلحق بإقليم كردستان (شرق الموصل وجزء مهم من كركوك وشمال وشرق ديالى وشرق محافظة الكوت). ويكون للشيعة (كامل محافظات الجنوب والمتبقي من ديالى وجنوب وجنوب شرق صلاح الدين حتى سامراء، وشرق بغداد وبابل بالكامل،والنصف المحاذي للسعودية من محافظة الرمادي)، ويكون للسنة العرب (غرب بغداد والمتبقي من صلاح الدين وكركوك والموصل، والرمادي). وكل وجود سكاني يخالف هذه التقسيمات ينبغي تهيئة الظروف لرحيله بالتهجير او التصفية. وهذا الذي يفسر عدم استقرار كامل في

في شرنقة التهجير الطائفي والعرقي، ممارسة التصفية الطائفية والعرقية عبر استغلال أجهزة الدولة الناشئة ومواردها ومعداتها، وتسهيلاتها، لتغيير التركيبة السكانية...

ورغم دعوات المصالحة التي تظهر من هذا الطرف او ذاك الا إن السياسات العملية لمعظم الأطراف تنقضها. فبعد إعلان اجتماع القاهرة التمهيدي في تشرين الثاني ٢٠٠٥ عن برنامج للمصالحة الوطنية ارتفع مستوى القتل لاسباب طائفية من نحو ٢٠ شخصا يوميا الى مستوى ٦٠ شخصا يوميا، ثم ارتفعت منذ شهر حزيران ٢٠٠٦ الى مستوى ١٠٠ شخص كل يوم- كما مدون في سجلات وتصريحات وزارة الصحة؛ وقد ترفع الحالات غير المسجلة الأعداد الى مستويات مخيفة[١٣]. والأكثر من هذا انه استمر احتجاز نحو ٢٧ ألف عراقي لدى القوات الأمريكية تحت دعاوى الاحتجاز للاشتباه لضرورات أمنية، ولدى الأجهزة الأمنية العراقية عدد مقارب معظمهم تحت دعاوى الوشاية الكيدية المقصودة والاشتباه، وقسم منها لاسباب طائفية مقصودة.

وبعد إعلان حكومة المالكي لمشروعها في المصالحة[١٤] نهاية شهر حزيران ٢٠٠٦، الا إن ما ثبت خلال الأيام التي تلت الإعلان عنها الفشل في تعريف صريح وتمييز ومقصود بين مبادرة مصالحة وبين دعوة الى العفو العام، بل وكانت خالية من الاثنين، واعترافها الضمني بوجود ميليشيات وجماعات مسلحة شرعية ومقبولة وأخرى غير شرعية وغير مقبولة. كما أريد للمبادرة أن تكون بين الأطراف التي تنخرط في العملية السياسية، وليس بينها وبين الأطراف الأخرى التي تعارضها وصولا الى حل وسط مقبول من كافة الأطراف لادارة البلاد[١٥].

إن السلوكيات المتوقعة للنظام العراقي، والتي ستحدد سياساته الخارجية، ستخضع لتأثير متغيرين اثنين وهما:

مناطق المدائن والدورة والمحمودية والاعظمية وديالى والطارمية وسامراء... رغم وجود حظر تجوال، واكبر نسبة من أجهزة الأمن والقوات الأمريكية فيها. فالمطلوب تغيير واقع ديموغرافي ومذهبي فيها. وكذلك في كركوك.

١٣- قدرت بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق عدد الجثث المسجلة (نتيجة اعمال عنف طائفية) لشهر تموز ٢٠٠٦ بـ ٣٥٩٠ فقط، ولشهر اب ٢٠٠٦ بـ ٣٠٠٩. الا ان واقع الحال الذي عاينه الباحث اثناء تواجده في بغداد والمدن القريبة حيث بات اغلب سكان محافظة ديالى والانبار والموصل والعرب في بغداد لا يلجئون الى إدراج ضحاياهم في السجلات الطبية نتيجة سيطرة الميليشيات التابعة للحكومة على دوائر الطب العدلي وجعلها مقر لتصفية ذوي الضحايا من العرب. ولا توجد ارقام مؤكدة. انظر، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق: التقرير الخاص بحقوق الانسان تموز ٢٠٠٦-اب ٢٠٠٦. مجلة المستقبل العربي (بيروت) ع/٣٣٣/٢٠٠٦. ص ص١٣٢-١٤٥.

١٤-لقد شهد العراق بعد صدور المبادرة، بين ٢٥حزيران-١٠ تموز إطلاق نحو ٣٠٠٠ معتقل من قبل القوات الأمريكية، لكن جرى اعتقال مثلهم خلال الفترة ذاتها، حيث ارتفع عدد المعتقلين وفقا لاحصاء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق من ٢٧٨٥٤ في ١ حزيران ٢٠٠٦ الى ٣٥٥٤٢ في ٣١ اب ٢٠٠٦، ولا نتحدث عن احصاءات حقيقية التي ترتفع جراء الضحايا غير المسجلين الى ارقام قياسية. واصبح القتل لا يمارس باختطاف هذا الشخص او ذلك حسب نوع انتماءه انما بمهاجمة واستعراض قوى لجماعات مسلحة، وتحت حماية الأجهزة الحكومية، باعتبار هذه الميليشيات شرعية، كما حدث في دموية حي الجهاد يوم ٩ تموز ٢٠٠٦ التي راح ضحيتها نحو 60 شخص في إعدام جماعي تحت حماية قوى الأمن العراقية لحقها إغلاق المنطقة لمدة سبعة ايام قتل فيها وهجر المواطنين على اساس نوع الانتماء الطائفي، ثم سلسلة المجازر التي استمرت نحو شهري تشرين الاول والثاني ٢٠٠٦ في عموم بغداد وديالى والتي أريد بها إكمال السيطرة الطائفية على المدينتين. وجرت اغلب هذه العمليات أمام أنظار القوات الأمريكية؟ انظر، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق: التقرير الخاص بحقوق الانسان تموز ٢٠٠٦-اب ٢٠٠٦. مرجع سابق. ص ص١٣٢-١٤٥.

١٥-ان الطيف الأكثر تأثيراً في واقع العمل المسلح رفض المبادرة.فالقاعدة التي يمثلها في العراق مجلس شورى المجاهدين الذي يضم مجموعات مسلحة أبرزها تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين لم يحفل بمناقشة المبادرة. أما المجموعات المسلحة العراقية الرئيسية: الجيش الإسلامي، كتائب ثورة العشرين، جيش المجاهدين، القيادة العامة للقوات المسلحة، وكتائب الناصر صلاح الدين، ومجموعات صغيرة أخرى فإن مواقفها اتسم بمحاولة تحليل المبادرة، معتبرة إنها لا تصلح لتكون مفتاحاً للحل. هذه المجموعات لا ترفض المصالحة من حيث المبدأ على غرار القاعدة، وانما تفترض جملة من الثوابت كشرط للمصالحة، التي تندرج ضمن نطاق الاعتراف بها كمقاومة شرعية وما يترتب على هذا الاعتراف من التزامات حكومية، إضافة الى بحث حل نهائي لمشكلة الميليشيات مقابل هدنة تعلنها تلك المجموعات. ويجري ذلك في تزامن مع تحديد جدولة زمنية للانسحاب الأميركي. انظر،مشرق عباس:"سيناريوهات متناقضة للحل النهائي في العراق تحت ظل المصالحة الوطنية". الحياة اللندنية ٩تموز٢٠٠٦

http://www.daralhayat.com/special/features/07-2006/Item-20060708-4f654440-c0a8-10ed-01ce-4de89ec0b429/story.html

أ–التعددية السياسية المفرطة.فالعراقيون لازالوا غير قادرين على تشكيل أحزاب وطنية في العضوية والطروحات، الا القليل غير الفاعل، حيث لا تزال الأحزاب أدوات بيد جماعات تزداد تعصبا وفئوية في طروحاتها وانتماءاتها. ويلعب انصياعها للعامل الخارجي دورا رئيسا في ذلك. ولما كان غياب الثقة قائما، وممارسات الإقصاء ملاحظة، والشرعية موضع شك من قبل البعض، واتجاه اغلب القوى السياسية الى الربط بين الفاعلية وقبول الوصاية الخارجية كتمويل ومعلومات مقابل تنفيذ اجندتها في الداخل... نقول أن التعددية المفرطة ستبقى ملازمة للعراق، وان اي حكومة عراقية ستبقى تخضع في توجهاتها للتناقضات الحزبية. فالحكومة الحالية تحوي ٤٦% مشاركة من قبل الائتلاف الشيعي الذي يضم خليطا غير متجانس من التوجهات ولا يجمعها سوى الرغبة بإقصاء العرب السنة، وتحاجج جماهير واسعة كونها مستمدة شرعية تاسيسها واستمرارها من قبل المرجعيات الشيعية، ٢٠% مشاركة من قبل ائتلاف كردستاني يضم هو الآخر طيفا غير متجانس من التوجهات اغلبها قائمة على منح الأكراد الحد الأقصى من الحقوق، ٢٠% مشاركة من قبل جماعات مصالح عربية سنية، هي الأخرى غير متجانسة تتفاوت اهتماماتها بين تحقيق رغبة بتولي منصب، وبين رغبة برفع غبن التمثيل غير السوي الذي فرض عليهم– ونتوقع خلال انتخابات٢٠٠٩ أن تتغير الصورة نوعا ما[١٦]، وأن يكون تشكيل حكومة وبرامجها خلال الدورتين الانتخابيتين القادمتين صعبا.

ب–الفدراليات شبه المستقلة. يعطي الدستور العراقي الحق لكل محافظة او اكثر بإنشاء إقليم فدرالي، له حقوق الأساسي منها الآتي: استثمار موارد وإمكانات الإقليم الطبيعية كافة، باستثناء النفط المستخرج من الحقول المنتجة حتى العام ٢٠٠٦ (المواد ١٠٩، ١١٠، ١١١ من الدستور)، تحصيل وادارة الموارد المالية وفتح الإقليم أمام الاستثمار، إنشاء قوات أمن خاصة به، فتح تمثيل في السفارات والقنصليات واقامة علاقات دون مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى، اعتماد اللغة الرسمية ايا كانت، نقض التشريعات المركزية في كل ما ليس له صلة بصلاحيات حددت حصرا بتسعة صلاحيات في نص الدستور (المادة ١٠٧): رسم السياسة الخارجية الوطنية، وضع وتنفيذ سياسة الأمن القومي، رسم السياسة المالية، تنظيم أمور المقاييس والأوزان، تنظيم أمور الجنسية، تخطيط السياسات المائية، الإحصاء السكاني.

ونلاحظ إن إجمالي هذه النقاط تجعل من اي دور عراقي عام شبه مستحيل بل انه ستكون هناك أدوار عراقية، فإقليم كردستان ستكون علاقاته الإيجابية مع إيران، ولن يرضى زعماؤه بأقل من ذلك. وكذلك بالنسبة الى إقليم الجنوب اذا ما أنشئ، وكلاهما الى الضد من اي توجه عروبي. اما الإقليم الذي سيضم محافظات الوسط والغرب فسيكون توجهه معاديا لإيران او بدرجة أدنى غير تابعا لها، ومرحبا باي توجه عروبي. فهل ستستطيع الحكومة المركزية بلورة سياسة مركزية حول البيئة الإقليمية؟ وهل بإمكانها أن تعرف من هو العدو؟

١٦-نتوقع أن يبرز المشهد الآتي:الائتلاف الشيعي سيتعرض للانقسام بين مجموعة مغلقة متشددة ستحصل على نسبة تتراوح بين ١٠-١٥%، ومجموعة اكثر انفتاحا ستحصل على نسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥% من مقاعد البرلمان القادم، الائتلاف الكردستاني سيحافظ على نسبة الـ٢٠%، سيبرز لدى العرب السنة تكتل طائفي سيتجاوز ما يحصل عليه نسبة الـ٢٥% بسبب سياسات قوى الحكومة، وسيبرز تكتل علماني سيحصل على نسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥%. واسباب قولنا بهذا أن الإنسان العراقي لا زال منقسم الى مجموعتين متمايزتين عموما، إنسان بسيط سيبتز بالخطابات الطائفية والعرقية والوصايات المرجعية والتحذير من الآخر. ونسبة هؤلاء تقترب من الـ ٥٥%، وهذه النسبة تقل كلما ازدادت الأوضاع سوءا، او إنسان يعطي شرعية للحكومة والأحزاب على أساس الخدمات وليس على أساس الانتخاب والوعود. وهذه النسبة تصل الى ٣٠%، وسيزداد حصيلة هذه النسبة مستقبلا. وهناك أقلية قليلة جدا تعتمد معيار البرامج الانتخابية والسياسية في التصويت.

ثالثا،إيران كمتغير مؤثر على إجمالي أدوار العراق وسياساته

يلاحظ على اغلب حديث الإدارة الأمريكية عن إيران أنها تتحدث عن أربعة ملفات على إيران أن تتعاطى بإيجابية معها لترتيب العلاقة بينهما: اول تلك الملفات هو تسليم اتباع تنظيم القاعدة الذين لجأوا الى إيران بعد احتلال أفغانستان. وثانيها، وقف الطموحات النووية. وثالثها، تعزيز الإصلاحات الديمقراطية. والملف الأخير، ان توقف دعمها لتنظيمات تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية من قبيل حركة حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية ... بمعنى ان تتخذ موقف مغايرا من الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك من التسوية. ومن المؤكد ان الموقف من هذا الصراع سيظل عنصراً مهماً في ترتيب العلاقة الأمريكية الإيرانية، وإن كانت أحداث الملف العراقي قد تسببت في تراجع أهمية ملف هذا الصراع. وقد يقول قائل ان الدولة العبرية ومؤيديها يرون في إيران خطراً محتملاً، الا يؤثر ذلك في إعادة ترتيب أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة؟ نقول من الواضح أن هناك تصوراً عاماً يفيد ان فشل الولايات المتحدة في العراق سيؤثر على الدور الأمريكي الدولي بشكل عام. وبالضرورة سينعكس سلبياً على الدولة العبرية حليف الولايات المتحدة الرئيس في المنطقة. وخلافه صحيح أيضاً، أي تماماً مثلما سيكون نجاح الولايات المتحدة عنصراً إيجابياً في تحقيق البرامج الإسرائيلية في المنطقة. لذلك لا يتوقع، في المرحلة الراهنة، من الإسرائيليين أو من يدعمهم في الداخل الأمريكي ان يعترضوا بشدة على تقديم الملف العراقي على تناقضهم مع إيران، على الرغم من احتدام العنف في العلاقة بين إسرائيل وحركة حزب الله في منتصف شهر تموز ٢٠٠٦؛ واغلب التحليلات كانت تنتهي الى انه صراع إيران بالنيابة مع إسرائيل.

ما يهمنا هنا هو الملف العراقي ودرجة إسهام إيران في بلورة أدوار محددة من عدمه.إن ما يلاحظ في الملف العراقي مشاركة إيران الفاعلة في زعزعة استقرار الأوضاع الداخلية في العراق، سواء عبر تشجيع غير معلن على ضرب القوات الأمريكية من قبل بعض الأطراف الشيعية (من دون أن تدخل هي في ذلك طرفاً، تحسباً لرد فعل الولايات المتحدة)، أو من خلال القيام بعمليات تخريب مباشرة ضد أهداف عراقية صرفة. أو حتى القيام بعمليات قتل وتصفية لبعض الرموز الوطنية والقومية في العراق المعروفة بعدائها لإيران، وحتى غير الموالية لها[١٧].

في سياق هذه المعادلة، يمكن القول ان طهران وجدت نفسها محظوظة الى حد كبير باندلاع المقاومة في (المثلث السني، وبين جماعة مقتدى الصدر) وتحول الانتصار العسكري الأمريكي الى ورطة من دون أن تدخل هي في صراع مباشر مع الولايات المتحدة، وكذلك بعدما بدا ان انتصار أفغانستان لم يتبلور على الأرض نظاماً مستقراً قادراً على تحقيق مراد الأمريكان في محاصرة إيران. لقد وضعت مقاومة عرب العراق الولايات المتحدة أسيرة موقف فصيل/ تيار في العراق منسجم مع إيران[١٨]، والسبب هو أنها تدرك ان التخلي عن فكرة وجود طرف عراقي راغب في تقديم تنازلات سياسية مقابل مكاسب على الأرض، نقول ان مثل هكذا تخلي كان سيجعل الولايات المتحدة تبدو كمحتل من قبل كل العراقيين في وقت مبكر. ولا يوجد ذلك الانقسام في الرؤى بين كونها محررة عند البعض، ومحتلة عند آخرين. كما انه كان سيدفع تلك الفصائل الى اعتماد خيار المقاومة سبيلاً لضمان الحصول على مكتسبات سياسية على الأرض مستغلة حجم الانشغال

١٧-أنظر،د.خضر عباس عطوان:"ما احتمالات توجيه ضربة وقائية لإيران؟". صحيفة الزمان(بغداد)، ٢٨ ايلول ٢٠٠٤، ص١٥.

١٨-في أعقاب المقاومة التي أطلقها السيد مقتدى الصدر/٢٠٠٤ ،والضغوط الأمريكية على إيران من اجل التدخل لإنهائها، صرح الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، في حينه، " ان الشيعة في العراق،ولاول مرة في تأريخهم الحديث عثروا على طرف أجنبي يرغب في ضمان حقوقهم". نقلا عن، د.محمد السعيد ادريس: مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية".مجلة شؤون خليجية (القاهرة).ع٤٠. شتاء٢٠٠٥. ص٢٣.

الأمريكي. كما ان تحول الأطراف التي تدين بولاء لإيران نحو مسار المقاومة أيضاً سيعني ورطة غير مقبولة للولايات المتحدة[١٩].

الإشكالية ليست في ما تقدم فحسب،ان الولايات المتحدة فيها مراكز أبحاث عديدة، ولابد أنها لم تغفل خطر إيران على مصالحها. وهذا ما يدفعنا الى التساؤل لماذا لم تستهدف الولايات المتحدة إيران قبل العراق، رغم أنها أحد أقطاب محور الشر في نظر السياسة الأمريكية؟ وما الذي سيؤول إليه المستقبل؟ هل ستندفع الولايات المتحدة نحو إسقاط النظام السياسي في إيران على ذات منوال الطريقة في العراق وفي أفغانستان؟ أم إنها ستعتمد أسلوباً جديداً في التعامل مع هذا النظام؟ وما الذي ستوكل به الدولة العراقية القادمة من أدوار، في التعامل مع القضية الإيرانية؟ هذه وغيرها من الأسئلة باتت تطرح في أجندة الملف العراقي والإقليمي والعالمي، وتفرض علينا كمراقبين ومحللين أن نبدي تصورنا للمواطنين والمهتمين عن الاحتمالات والأجوبة.

إن الولايات المتحدة ترى في إيران قوة إقليمية لا يمكن مواجهتها بصورة مباشرة من دون تحمل اكلاف غير مرغوبة، فهي في منظور الحسابات السياسية الأمريكية: قادرة على ضرب المصالح الأمريكية في أكثر من منطقة حول العالم، إذ يتوفر لديها شبكة من المؤيدين والأنصار (بشكل غير متوافر للعراق في المرحلة السابقة)، ولإيران قدرات عسكرية متقدمة نسبياً، وكافية لإيقاع أضرار غير مقبولة بالقوات العسكرية الأمريكية، يوجد تأييد داخلي ملائم للنظام السياسي الإيراني، كما ان كل من روسيا والصين لن تسكت عن دعم إيران. فخسارة هذه القوة يفيد ان كلا القوتين قد حوصرت، وانه لا مجالات نفوذ أو مصالح متاحة خارج دائرة رضى الولايات المتحدة، وهي قادرة على إزعاج الولايات المتحدة في داخل العراق بواسطة توابعها. هذا ما يجعل الولايات المتحدة لا تقدم على خيار توجيه ضربة مباشرة لإيران، طالما أنها ستتحمل اكلاف سياسية غير مرغوبة، بل ستلجأ الى خيار فرض أمر جيوسياسي جديد[٢٠]. اذ أقامت نظاماً موالياً لأمريكا في أفغانستان، ونظام (بدرجة أدنى) غير معادي للولايات المتحدة في العراق. الى جانب الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وفي تركيا. احتلال العراق جعل الحدود الخارجية شبه مغلقة أمام إيران، ومن ثم تصبح خيارات هذه الدولة شبه محدودة. وقد يقول قائل ان التغييرات التي حدثت في أفغانستان والعراق عادت على إيران بالفائدة بطريقة غير مباشرة. نقول انه من الصعب إجراء موازنة دقيقة للأرباح والخسائر الإيرانية مما جري في أفغانستان وفي العراق، فالأوضاع في كلا الإقليمين لم تستقر بعد، ولم تتحدد صور استثمار الولايات المتحدة لها في الإقليم المراد إنشاؤه. وما تقدم يجعلنا نرصد كفتي ميزان حسابات إيران السياسية من جراء هذه التغييرات، رغم ان المسائل في قياسات السياسة الدولية تخضع لأكثر من اعتبار وأولها اعتبار الشخص المستقرئ للأحداث. لقد قدمت الولايات المتحدة لإيران ثلاث هدايا ثمينة تتمثل بتخليصها من ثلاثة من ألد أعدائها: نظام طالبان، نظام صدام حسين، منظمة مجاهدي خلق، هذا في المدى المنظور. وفي المدى البعيد سيكون لإيران وزن مهم في اعتبارات روسيا والصين، فإيران حليف يمكن الوثوق به في مواجهة السياسات الأمريكية مستقبلا. أما الكفة الأخرى للموازنة فتقول ان الوضع الاستراتيجي الإيراني بات محرجا في ظل اكتمال الطوق السياسي- العسكري الذي

١٩-لذلك حاولت المراهنة ابتداءا على فصل مرجعية النجف عن مرجعية قم الا انها فشلت في ذلك. وهذا ما دفع كاتب واستراتيجي معروف مثل كيسنجر الى التساؤل " أي مدى سيستمر الشيعة في تأييد الدور الأمريكي مع عملية نقل السلطة فهذا أمر لا يمكن التكهن به". لذلك عليها ان تعيد التوازن في التعامل مع الأطراف العراقية المختلفة. هنري كيسنجر:"تحديات الرئيس في السنوات الأربع المقبلة". صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.٦/١١/٢٠٠٤. ص٧.

٢٠-للتنويه،ليس المعني بهذا التحليل ان الولايات المتحدة قد قررت ذلك استنادا الى معلومات وتقارير رسمية موثقة، بل انه استنتاج الباحث من خلال رصد التحركات الأمريكية السياسية الاستراتيجية، وتحليل خطابات المسؤولين الأمريكيين.

أنشأته الولايات المتحدة. من المؤكد ان الولايات المتحدة لم تقدم لإيران هدايا بقدر ما كانت تحاصرها تمهيداً لإخضاعها وفق سيناريو معد مسبقاً، وهذا ما يتعلق بإسقاط نظامي طالبان وصدام حسين، فهما أعداء الولايات المتحدة أيضا. أما أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع منظمة مجاهدي خلق فقد جاء كجزء من المساومة مع القوى السياسية العراقية الشيعية والكردية التي دخلت في لعبة تسلم أوراق المؤسسات العراقية مقابل إسباغ شرعية على الوجود الأمريكي في العراق، وقبول التعامل معه. وما يبرر قولنا ان منظمة مجاهدي خلق لا يوجد تقاطع فكري بينها وبين الولايات المتحدة، لهذا منحت أعضاءها الحماية في العراق.

عطفا على ما تقدم لدينا الآن مسألتان،الأولى موقف الولايات المتحدة من الأطراف العراقية الموالية لإيران. والثانية سياسة الولايات المتحدة المتوقعة إزاء إيران. وكيف ستنعكس المسالتان في صياغة أدوار العراق او التأثير فيها. من المؤكد، كمراقب للأحداث، ان إيران قد فرضت على بعض التيارات العراقية مسار التعاطي السلمي مع الاحتلال[٢١] كمسار معقول من أجل الاستحواذ على مناصب ومؤسسات الدولة العراقية، طالما أنها الطرف الوحيد في الساحة (مع الأكراد بالطبع) الذين لم يحملوا السلاح ضد القوات الأمريكية او يرفضوا وجودها كمحرر؛ وان كانت شرائح واسعة من القوى المهادنة للاحتلال قد مالت الى هذا الخيار نتاجاً لحساسياتها الخاصة إزاء الوضع السابق، أي فيما يعتقدوه حرماناً من مناصب سياسية تتكافأ مع نسبتهم السكانية. ونقول انه كما قد دفعت بعض تلك التيارات الى خيارات محددة، فان بإمكان إيران (إذا ما رأت ان مصلحتها تكمن في ذلك) ان تغيّر المسار المشار إليه وتكسر الإجماع حوله في أقل تقدير، وتدفع البعض الى محاولة إسباغ شرعية جديدة للدولة العراقية المزمع تشكيلها عبر اعتماد العنف، إذا ما انتهت الى قناعة ان الولايات المتحدة ستضرب إيران بطريقة او أخرى- او انتهت حساباتها الى ضرورة توصيل رسالة الى الولايات المتحدة بقوة موقفها وأوراقها في العراق؛ وكما فعلت في جنوب لبنان منتصف شهر تموز بتحريك حزب الله الى الضد من إسرائيل.

في المرحلة القادمة يبدو ان إيران ستفعل ذلك،فما سيعطل توجه الولايات المتحدة نحو إيران هو الوضع في العراق. والمقاربة السياسية تقول انه لن تحصل إيران على وضع جيد في مسار اللعبة العراقية دون تدخل، سيما وان إيران لا تتوقع خروجاً سياسياً أمريكياً من العراق، وان الولايات المتحدة لا يمكنها توجيه ضربة مباشرة إليها لذات الأسباب التي ذكرناها سابقا، وانما نتوقع مع بيان حجم التواجد السياسي الأمريكي في العراق (التمثيل الدبلوماسي، القواعد العسكرية...)، نقول نتوقع أن يعد العراق ليصبح القوة الإقليمية الأبرز والتي من خلالها تضرب إيران. بمعنى إسقاط النظام السياسي في إيران بلا كلفة، أو بكلف تكاد لا تذكر (جيش عراقي، سلاح أمريكي، دعم لوجستي أمريكي، عدم إثارة روسيا او الصين بشكل مباشر). في مثل هكذا تصور يتوقع أن تعمد إيران الى تفادي خيار محتمل عبر إيقاع هزيمة للولايات المتحدة في العراق، بشكل مباشر من خلال أنصارها، وفي افضل الأحوال التصويت في البرلمان على خروج القوات الأمريكية، او ممارسة عصيان مدني او عسكري في الوسط والجنوب. أو بشكل غير مباشر من خلال عدم تهيئة أوضاع الاستقرار في هذا البلد. وهذا بدوره، في حالة تطوره الى خروج الولايات المتحدة من العراق، لن ينهي حلم إعادة تشكيل المنطقة فحسب، بل سيضرب هيبة القوة العظمى، وقد يفضي الى تحجيم نفوذها الدولي وستكون عندها إيران قوة متنفذة في المنطقة، أو في الأقل في منطقة الخليج بأسرها.

٢١-ذهب السيد الحائري أحد مراجع حوزة قم الى ان "مواجهة الأمريكيين في الوقت الراهن ليست في صالح الشيعة". نقلا عن صباح الموسوي:" لماذا أصبحت مراجع إيران ناطقة باسم شيعة العراق؟". صحيفة الحياة اللندنية.٣/٤/٢٠٠٤. ص٩.

ومن المؤكد ان إيران قد أخطأت عندما تعاطت استراتيجيا مع إفساح المجال لنجاح احتلال العراق، وإسقاط نظام تشترك وإياه في معاداة الولايات المتحدة (الذي رغم عدائه لإيران الا انه كان من الضعف بدرجة غير قادر معه على تشكيل تهديد خطير لها، مقارنة بالولايات المتحدة)[٢٢]. الا ان هناك احتمال التوافق بين إيران والولايات المتحدة تبعاً لإدراك الطرفين لعناصر القوة والضعف لدي كل منهما، ليس في العراق فقط بل في عموم سياسات الدولتين إزاء بعض. وهو احتمال يبدو ضعيفاً، سيما مع وجود المتشددين في السلطة في إيران، الذين يسعون الى التشبث بكل الخيارات المتاحة لتقوية أوراقهم في اللعبة مع الولايات المتحدة. حيث سيكون التوافق إعطاء فسحة من الوقت ضرورية لترتيب أوضاع داخلية وإقليمية وعالمية لصالح الولايات المتحدة، وهذا غير مقبول من قبلهم.

بيد ان خوف إيران من ردة فعل أمريكية عنيفة قد تحول بينها وبين خطوة أقوى من قبيل توجيه أعمالها العنيفة مباشرة ضد الوجود الأمريكي في العراق تزيد من توقع سياسة أمريكية فاعلة لإسقاط نظام الحكم فيها.

وفي هذا الإطار يبدو ان مستقبل الأوضاع في العراق وخيارات العراق الاستراتيجية القادمة سيعتمد في جانب مهم منه على تفاعلات المعادلة وفق معطياتها القائمة: ضغط سياسي من القوى السياسية العراقية (وبالطبع المدعومة من قبل إيران) القائلة بإمكانية تكوين نظام سياسي في أقل تقدير غير معاد لإيران، وفي أحيان قد يصل ذلك الضغط الى ممارسة أعمال عنف رغبة في الحصول على تنازلات حول هوية الدولة العراقية القادمة. استمرار هذا الضغط قد يدفع الولايات المتحدة الى التعجيل بإقامة نظام سياسي علماني–غربي التوجه، كرد فعل طبيعي. وعلينا ان نأخذ في الاعتبار انه في اعتبارات الولايات المتحدة " لا يهم ديانة او قومية او طائفة من يحكم العراق، الا انه أمام زيادة حدة الفرز الطائفي، وبروز الراديكالية الإسلامية السنية، فان اللعب على موازين القوى بين التركيبات الطائفية العراقية، يشكل الفهم العام للسياسة الأمريكية، وقبول تأسيس دولة شيعية تحت الرعاية الأمريكية واحدة من تلك المفاهيم، وان كانت تدين بولاءات مرحلية لإيران"[٢٣].

وهنا، نرى ان إيران لا يمكن أن تنجو من بعد تمكن الولايات المتحدة من تثبيت وجودها السياسي في العراق، وان إيران تعمل على تعظيم استفادتها من بقاء المقاومة المباشرة في مناطق وبين قوى عراقية تكن لها العداء او في اقل تقدير عدم المودة. وأنها ستلجأ الى تفعيل أعمال العنف ضد الوجود السياسي الأمريكي في العراق، مع محاولات لجر الحكومة العراقية الى تبادلات اقتصادية ذات أبعاد سياسية في الغالب، لكي تقلل من خيارات المواجهة في سياسات العراق القادمة. فهل سيتعامل العراقيون بحكمة مع ذلك المشهد السياسي انطلاقاً من إدراكهم ان المصلحة العراقية لها استحقاقات؟

رابعا،ميزان القوى الإقليمي

تشهد البيئة الإقليمية للعراق صراعات عديدة، البعض منه داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث أسبابه أطراف دولية. فهناك صراع دائم عربي–فارسي، وصراع عراقي–إيراني، وعربي–عربي. والنقط موضع الخلاف عديدة ترتكز الى الرغبة بتوسيع الدور الإقليمي، التوسع الجغرافي، التدخل بالشؤون الداخلية... واذا ما أخذنا المنظار التاريخي لعلاقات العراق الإقليمية نجد

٢٢-بشان وجهة النظر الإيرانية في ضرورات التغيير في العراق انظر مثلا،
The Iraq International Crisis, Challenges & Responses". ". The Iranian & "Iran M.K.Sajjadpour: Journal of International Affairs. (Tehran), No.4, Winter 2005. PP390-398.
٢٣-Vali Naser: "Regional Implications of Shia Revival in Iraq". The Washington Quarterly. Summer 2004.

هناك: صراع دائم مع إيران، صراع على الريادة مع العربية السعودية، صراع مستتر مع تركيا، خلافات دائمة مع الكويت. ولكننا لا نجعل التاريخ مقياس رغم انه وبالتزاوج مع العوامل الجغرافية والثقافية في المنطقة يعطينا نظرة جيواستراتيجية تكاد تكون ثابتة نسبيا. مع ذلك فما يحكم الصراع في المرحلة الراهنة متغيرات من قبيل: تقاطع الرؤى والمصالح بين إجمالي دول المنطقة (اذا ما استثنينا وجود عوامل رابطة اكبر بين دول مجلس التعاون)، التنافر وعدم الانسجام في السياسات. وما يدفع الى تضخيم اثر المتغيرين السابقين إذعان اغلب دول المنطقة لتدويل قضاياها. وحتى اذا ما أخذنا الآراء الأمريكية سنجد أن كتاب مثل (مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط–أعداد مؤسسة راند) ينتهي الى إن مواطن التوتر في السياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في التعامل مع أولويات التناقض بين الاستقرار والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وان نقاط انعدام اليقين في مستقبل المنطقة تتعلق بخمسة مسائل جوهرية: أسعار النفط والذي وصل في تعاملات شهري حزيران وتموز ٢٠٠٦ الى مستوى السبعين دولارا، مستقبل العراق الذي يراوح بين الحرب الأهلية غير المعلنة وبين اللااستقرار، الصراع العربي الإسرائيلي، سياسات روسيا والصين تجاه المنطقة، طبيعة التغيير الذي سيطال النظم الحاكمة[٢٤].

وفي كل منها ينبغي ان يكون للعراق موقف. وهكذا فبيئة الصراع أساسا متوافرة في اي علاقة للعراق مع اغلب دول المنطقة. وما يساعد او يجعل الموقف واهنا هو كون العراق قابل للاختراق في أربعة مواضع:

١–الاقليات والتوجه نحو الفدراليات. حيث ستكون من اكثر مواضع الوهن والصراع الداخلي مطواعا للعوامل الإقليمية،

٢–الحدود. اذ ستكون حدود الفدراليات واهنة، وحدودها مع دول الجوار سهلة الاختراق والمساومة مقابل مغريات على الأرض في العلاقة مع الخصوم من الأقاليم الأخرى،

٣–التغيير والإصلاح. فاذا لم تحدث مبادرة للوفاق بين الأطراف العراقية كافة ولم يوسع النظام من شرعيته او يوسع من المشاركة السياسية فان دول الجوار ستكون حاضنة للقوى الرافضة ومصدرا للااستقرار في العراق،

٤–وكذلك ستلجأ القوى الإقليمية بشكل مستمر الى التضييق على الوجود الأمريكي في العراق، سواء عبر النشاط الاستخباري داخل الأراضي العراقية او عبر القوى التابعة السهلة الانقياد في التصعيد الإقليمي عبر الأراضي العراقية.

وهذه القضايا ذاتها يمكن للعراق كذلك استخدامها في اختراق دول الإقليم: فالفدراليات يمكن أن تشجع العرب والأكراد في إيران لبلورة شخصيتهما القومية، والأكراد في تركيا كذلك، والشيعة في السعودية والبحرين، اما الحدود فيمكن أن يستخدمها العراق كذريعة بالغبن او كمطالب تاريخية او مجالات استراتيجية للعدوان على دول الجوار. ويمكن أن يستقطب العراق القوى الداعية للتغيير في الإقليم، والإقليم من حيث مسألة الشرعية إجمالا كيان هش. ويمكن كذلك استخدام القواعد والوجود الأمريكيين الى الضد من دول مثل سوريا وإيران، او حتى لابتزاز دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك اذا كان الاتفاق يسمح باستخدام مزدوج للتسهيلات والمعلومات والمعدات...

ما تقدم يدفعنا الى ضرورة تقييم ميزان القوى الإقليمي في بيئة العراق لسنة ٢٠٠٥

جدول ميزان القوى الإقليمي حسب احصاءات سنة ٢٠٠٤

الدولة/ الخصائص	الناتج المحلي لسنة	الإنفاق العسكري لسنة	القوات البرية	القوات الجوية	القوات البحرية

٢٤ -Nora Bensahel&Daniel L.Byman (eds): The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability &Political Change. (Santaa Monica, CA. Rand, 2003).

	٢٠٠٤ بـ مليار$	٢٠٠٤ بـ مليار$	الأعداد بألف	إجمالي الدبابات	مركبات مدرعة	مدفعية	صواريخ بالستية	أعداد الأفراد بألف	مقاتلات	أعداد الأفراد بألف	سفن قتال
إيران	١٣٥٫٥	5.15	٣٥٠	١٦١٨	٦٣٠	٣٣٨٩	٥٠٥	٥٢	١٢٤	١٨	٦
تركيا	٢٠٦٫٩	١٠٠١٤	٤٠٢	٤٢٠٥	٦٥٠	١٦٣٧	قدرات الناتو	٦٠	٢٢٤	٥٢٫٧	٣٢
مجلس التعاون	١٤٨٫٢	٣٣٠٩	١٧٢	٢٣٣٢	١٩١٥	١١٩٦	١٦	٣٢٫٢	٢٤٢	٢٧٫٢	١٠
سوريا	٣٥٫٢	٢٫٥	١٨٠	٤٢٠٠	٢٢٠٠	٤٠٧٠	٨٢	٧٠	٣٠٠	٤	٣
إسرائيل	١١٨٫١	10.73	١٢٥	–	–	١٥٤٢	١٠٧	٣٥	–	٨	٣

الجدول من اعداد الباحث، بالاعتماد على مصادر عدة[٢٥].

والواضح من الجدول أعلاه، وفي ظرف قدرات العراق وموارده المالية الراهنة، والمحتملة[٢٦]، وفي ظرف نظام الفدراليات الذي يلزم الحكومة العراقية بتخصيص الجزء الأهم من واردات الدولة للأقاليم، كما انه لا يعطي حقا للحكومة المركزية باستثمار الثروات الطبيعية باستثناء النفط المستخرج من الحقول المنتجة قبل إقرار الدستور اي قبل العام ٢٠٠٦، نقول إن اللحاق بقدرات دول الجوار صعب جدا، فهو يتطلب معدلات إنفاق عسكري تقترب من الـ ١٠ مليار دولار وبمدى زمني يتراوح بين ١٠–١٥ عاما حتى تنتج تراكما مقبولا في قدراته. وعندها تكون إيران قد تجاوزته الى مرحلة امتلاك قدرات التدمير الشاملة؛ علاوة على إسرائيل، وتركيا تحت مظلة الناتو.

ويمكن العلاج بأحد الخيارات الآتية: تعطيل خيار الأعمار والتنمية لصالح خيار بناء القدرات العسكرية،او التعويل على الولايات المتحدة في ضمان حماية العراق وبناء القدرات. او الدخول في علاقات سلام تام، وبتنازلات واغراءات للحفاظ عليها. فاي الخيارات ستختار حكومة العراق؟ إن لكل واحدة منها مظاهر سلوكية وسلم أولويات يفرض على أدوار العراق الإقليمية التقيد بها. وقبل الإجابة على هذا التساؤل لنناقش موضوع ذو صلة سيحدد بدرجة او أخرى الإجابة، الا وهو القضايا الواجب أن يبدي العراق إزاءها موقف صريح.

المحور الثاني:قضايا العراق الإقليمية

في المرحلة الراهنة يصعب القول إن الدور السياسي الدولي يتوخى دولة ما او يقصدها. إنما الدور في أساسه هو توجه هادف لاي دولة تؤديه نحو قضايا محددة، وقضايا العراق الإقليمية عديدة سبق أن كان له موقف واضح وصريح منها، مما دفعه الى دخول علاقات صراع مع بعض الدول بسببها، او تنافس مع أخرى؛ او حتى تعاون. ولا يعني هذا استبعاد القضايا العالمية مثل إصلاح الأمم المتحدة، السلام العالمي، العنف العابر الحدود، تعاون شمال– جنوب،... انما قولنا أن حجم إمكانات العراق المقبلة قد لا تسعفه في تأدية التزامات إقليمية بحتة، وبالتالي سيكون انشغاله بتلك القضايا العالمية انعكاس لما تريده الدول الوصية على أمر الحكومة العراقية. وإجمالي القضايا التي للعراق تماس معها، ويتوقع أن يستمر تماسه معها هي الآتي:

٢٥-المصادر المساعدة المعتمدة في إحصاءاته هي:الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. (بيروت. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، والمعهد السويدي بالإسكندرية ومركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٥). ص ص٥٢٥-٥٣٨. والموقف الاستراتيجي العسكري في الشرق الأوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٥. مجلة شؤون خليجية (القاهرة). ع٤٠/٢٠٠٥. ص ص١٩٥-١٩٦.

٢٦-ستكون موارد العراق المالية مقيدة بضاغط الديون التي تبلغ نحو 127 مليار دولار، والتعويضات: المقر منها رسميا نحو 148 مليار دولار وغير المقر بشكل قانوني بنحو 172 مليار دولار.علاوة على فوائد ديون الـ١٢٧ مليار دولار والبالغة نحو ٤٧ مليار دولار. ويكاد إلغاء نادي باريس لنحو ٨٠% من ديون العراق لم تسعف الا بتقليص نحو ٣٨ مليار فقط ومقابل شروط اقتصادية صعبة. انظر، د.هناء السامرائي:"ما هي قضية شطب الديون العراقية؟" مجلة الحكمة (بغداد). ع٣٨/٢٠٠٤. ص ص٢٩-٣٠.

أولا،الاقليات

وهذا الموضوع يخص قضايا العرب في إيران، والأكراد مع كل من إيران وتركيا، والتركمان مع تركيا. والشيعة مع إيران ودول الخليج العربية، حيث يلاحظ الآتي: يعاني العرب في إيران من اضطهاد وتجاهل وتجهيل صريح بهويتهم القومية عن وعي منهم او دونه. وسبق للعراق ان شجع عرب إيران في الاحواز على التماس حقوقهم طوال العشرين سنة الماضية، الا إن الموقف الآن قد تغير بتغير أولويات الحكومة العراقية، وسيطرة إيران عمليا على إجمالي العملية السياسية والأمنية في جنوب العراق، وزيادة سطوتها في الخليج.

اما الأكراد، فان العراق كان سباقا إقليميا بإعطائهم بعضا من حقوقهم الثقافية منذ العام ١٩٧٤، اما الآن فان تمتع الأكراد بأغلب حقوقهم واكبرها إقليميا بل تكاد تكون الوحيدة في الإقليم ما قد يثير إيران وتركيا ضده، فالتواجد الكردي ضمن كتلة جغرافية واحدة اخذ يشجع أكراد إيران على التماس بعض المطالب والخروج من شرنقة المكون الآري واللغة الفارسية، واذا كانت القيادات الكردية العراقية الراهنة معتدلة فانه يخشى من قدوم قيادات حالمة تدفع الى اضطرابات جديدة وهي ذات الورقة التي مارستها إيران ضد العراق طوال المراحل السابقة. اما أكراد تركيا فيبدو إن المسالة تتجه نحو إعطاءهم حقوق اكبر.

اما الشيعة في دول الخليج العربية فقد كانت سياسات العراق السابقة علمانية استبدادية لحفظ شكل النظام وهرميته اكثر منها طائفية، وكان العراق معنيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول (باستثناء بعض الإشارات والتحريض الى الضد من العربية السعودية الناجم عن أزمة وحرب الخليج عام ١٩٩٠/١٩٩١) خشية إثارة موضوع الشرعية ضده. اما الآن وقد تكتلت القوى السياسية الشيعية للحصول على استحقاقات باسم الطائفة، واتجهت لتكوين إقليم فدرالي شيعي نقي في جنوب العراق، قد حرك وبفعل إيراني مستتر واحيانا ظاهري بعض التجمعات السياسية الشيعية في دول الخليج العربية للمطالبة بامتيازات على ذات أقرانهم في العراق.

ثانيا،الحدود والمياه

للعراق مشكلتين حدوديتين لا زالتا مثارتين، وان كانت طبيعة المرحلة التي مر ويمر بها العراق تجعلها خافتة نوعما، وهما:

المشكلة الحدودية مع الكويت:ورغم ان مجلس الأمن قد حسم المشكلة قانونيا بموجب القرار ١٩٩٣/٨٣٣، وموافقة العراق عليه بموجب قرار مجلس قيادة الثورة العراقي (المنحل) رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٤، وكلاهما جاء استنادا الى قرار لجنة الحدود المشكلة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٩٩١/٦٨٧، الا ان المسالة لا زالت تفتقر الى الشرعية السياسية، كونها لم تستحصل الموافقة والرضى من الجانب العراقي، ويضاعف من المشكلة أن الحدود المتنازع عليها غنية بالنفط، كما ان هناك حاجة للعراق الى إطلالة على مياه الخليج العربي[٢٧]

المشكلة الحدودية مع ايران:ولا زالت المشكلة معلقة فيما يتعلق بشط العرب، والمناطق الحدودية الجنوبية كذلك؛ الغنية بالنفط.

٢٧-محمد عبده:"الحدود العراقية الكويتية،عقبة في طريق عودة العلاقات بين البلدين". مجلة شؤون خليجية (القاهرة). ع٤٤/٢٠٠٦. ص ص١٣١-١٣٧.

وللعراق كذلك مشكلة مياه فيما يتعلق بحصص نهر الفرات مع كل من سوريا وتركيا بوصفه نهرا دوليا، حيث ترى تركيا في المياه ثروة من الواجب استثمارها الى أقصى قدر دون اعتبار لكونها دولة منبع ترعى استحقاقات الدول المارة فيها النهر الدولي ودولة المصب. ويتوقع ان تبلغ احتياجات العراق ذروتها من المياه بسبب الحاجة الى ولوج مرحلة تنمية واعمار سريع وشامل؛ في ظرف يعاني العراق أصلا من مشكلة عدم توفر كميات مياه كافية لإغراض الاستهلاك والصناعة والزراعة.

واذا ما أخذنا لغة الأرقام لنكتشف الخلل او مقدار الأزمة التي سيمر بها العراق، نلاحظ الآتي: يحصل الفرات على حوالي ٨٨% من كمية المياه الجارية فيه من تركيا، و١٢% الباقية من سوريا. وتأخذ سوريا ٨٥% من إجمالي احتياجاتها المائية من الفرات. ويحصل دجلة على نحو ٥٠% من كمية المياه المتدفقة فيه من تركيا، والكمية الأخرى من داخل الأراضي العراقية، ويحصل العراق على حوالي ١٠٠% من إجمالي استهلاكه المائي من كلا النهرين، بينما تعتمد تركيا على نحو ٣٠% من إجمالي احتياجاتها على النهرين. وتتجه تركيا لاكمال بناء ٢٢ سدا، و١٩ محطة للطاقة الكهربائية، وزيادة الرقعة المروية من مياه النهرين بنحو ٢ مليون هكتار في جنوب شرقي تركيا، وبكلفة ٣٠ مليار دولار. وهذا بدوره سيقلل من المتدفق من المياه لكل من سوريا والعراق، والأمر الذي سيسرع بزيادة الطلب على مياه النهرين ارتفاع سكان دول الحوض. اذ يتوقع ارتفاع سكان تركيا من ٦٥ مليون/٢٠٠٠ الى ٨٥،٥ مليون إنسان/٢٠٢٥، وسوريا لذات الفترة من ١٧ مليون الى ٢٦،٣ مليون. والعراق من ٢٤ مليون الى ٤١،٦ مليون؛ اي ان سكان الحوض سيزداد بنحو ٥٧،٥ مليون إنسان، يقابلها ارتفاع متوقع في مستوى الاستهلاك لإغراض صناعية وزراعية عندها ستبرز أزمة مياه فعلية[٢٨].

لكن،اذا كانت تركيا سوف تزيد من استغلالها للمياه المتدفقة، واذا كانت حاجة العراق ستزداد بنسبة الضعف خلال الـ٢٠ عاما القادمة، لقد قدرت حاجة العراق من المياه عام ٢٠٠٠ بنحو ٤٩،٦٦ مليار متر مكعب/ سنة الا انه حصل على ٤٢،٥٦ مليار متر مكعب/ سنة. ويتوقع ان يحصل العراق على ٤٢،٥٧ مليار متر مكعب/ سنة عام ٢٠٢٥ في حين سيكون احتياجه الفعلي هو ٦٢،٣٥ مليار متر مكعب/ سنة [٢٩]. فعلينا تصور أزمة ستحصل في علاقة أطراف هذه القضية الإقليمية.

ثالثا،أمن وعروبة الخليج

إن التغيير الذي حصل في العراق إجمالا كان له تأثير سلبي على أمن الخليج، وفي ثلاثة مواضع[٣٠]:

١-تصاعد التوترات الاجتماعية-السياسية في إجمالي دول الخليج العربية جراء تداعيات الصعود السياسي للشيعة في العراق،

٢-الفراغ الأمني الذي نجم في العراق جعل تنظيم القاعدة يؤسس لوجوده بشكل جيد، وبالقرب من دول الخليج،

٣-إن إيران استطاعت ان تبسط سيطرتها على جنوب العراق، وتؤثر على إجمالي علاقات القوى في المنطقة.

مع ذلك، هذه القضية لا تؤخذ من هذا الجانب فقط. فأمن وعروبة الخليج كانت واحد من مشاغل القيادة العراقية الأبرز (مع القضية الفلسطينية)، ومحور التقاطع مع بعض الأطراف وكالآتي[٣١]:

٢٨-سبق لازمة المياه ان نشبت بين العراق وسوريا في تموز-آب ١٩٧٥ بسبب بناء سد طبقة السوري، ولم يحصل اتفاق بين الطرفين الا في نيسان ١٩٩٠ حيث وزع مياه نهر الفرات ٤٢% من إجمالي المياه التي يتلقاها النهر من تركيا تكون لسوريا و٥٨% منها للعراق. انظر،مايكل كلير:الحروب على الموارد،الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة عدنان حسين. (بيروت. دار الكتاب العربي. ٢٠٠٢). ص ص١٩٥-٢٠٥.
٢٩-انظر،السيد محمود وهيب:"أزمة توزيع مياه دجلة والفرات..". **مجلة المستقبل العربي (بيروت). ع٢٣١/١٩٩٨. ص٦٥.**
٣٠-محمد السعيد إدريس:مرجع سابق. ص ص٣٢-٣٣.

أ-تقاطع العراق مع إيران بخصوص ادعاءات الملكية لمياه الخليج وتسميته بالفارسي، ودعواه ركزت على كون الحقائق الديموغرافية والتاريخية تنفي ذلك، اذ يتواجد العرب على شريط الساحل الغربي والشرقي ولا تواجد تاريخي للمكون الفارسي عليه. كما تقاطع العراق مع إيران بخصوص احتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١ وادعاءاتها بالبحرين،

ب-وتقاطع العراق أيضا مع دول مجلس التعاون الخليجي في تدويل مياه الخليج،وضرورة بناء منظومة إقليمية ذاتية لحماية أمنه. اما أمن الخليج فان العراق قد اصبح تحت الوصاية الأمريكية، ومن الصعوبة بمكان حديثه عن أمن إقليمي او منظومة أمنية إقليمية. ورغم ذلك برزت مسائل أمنية في علاقات العراق الخليجية بحكم الوضع الناشئ أهمها: العنف العابر للحدود واهمها امتداد نشاط تنظيم القاعدة ما بين العراق ودول الخليج الأخرى، تهريب المخدرات، دعوات الإصلاح. علاوة على مسألتين سبق ذكرهما أعلاه هما التداعيات السلبية والمجتمعية لصعود القوى السياسية الشيعية في العراق على المجتمعات الخليجية، وتأثير تزايد النفوذ السياسي الإيراني على علاقات توازن القوى في الإقليم ولمصلحة إيران... ومن المتوقع مع قضية الاختلال في التوازن الإقليمي أن يعيد العراق وضع المسالتين على الاجندة السياسية وأولويات الحكومة.

واليوم تكاد المسالتان: أمن وعروبة الخليج يعاد النظر بأصولهما عراقيا، فمسالة الاعتبار القومي والعروبي ليست شغل العراق الشاغل، ولا تود اغلب القوى السياسية العراقية معارضة إيران بل مسايرتها والانصياع لمطالبها ومصالحها،

ج-وأثيرت مسالة ضم الكويت الى العراق في نحو ثلاث مناسبات تاريخية، الا انه اليوم وقد وقع كلا الدولتين تحت الوصاية الأمريكية واصبح المتوقع من نزاع الطرفين نزاعات حدودية بينهما، وتأكيد اكثر على التزام المعايير القانونية في حسم الاختلافات...

رابعا،العنف العابر للحدود

إن الواقع الديموغرافي والديني لاجمالي المنطقة التي يتواجد فيها العراق يكاد يكون متقاربا (باستثناء إيران وتركيا/ اثنيا) والعقائد الإسلامية المنتشرة بين مسلمي المنطقة تدفع الى التقاطع مع المشروع الغربي- الأمريكي في المنطقة. ولما كانت الولايات المتحدة لها مصالح في إنشاء منطقة الشرق الأوسط الكبير على قاعدة ثلاثية: إصلاح نظم الحكم نحو التعددية والتداول السلمي للسلطة، إشاعة الحرية وبضمنها تمكين المرأة والإصلاح الاقتصادي الليبرالي، وإصلاح نظم التعليم.

فان إجمالي أحداث تماس متزايد مع الاعتقادات الدينية لمنطقة يتزايد فيها إعداد الشباب والمحرومين والمعوزين والشاعرين بازدواجية السياسات الغربية، وعدم وجود فرصة للتطور الاقتصادي... وفي ظل الحضور الأمريكي في العراق ودول مجلس التعاون ومياه الخليج العربي سبب هذا نشاط للجماعات الداعية الى اعتماد الفهم الجهادي الى الضد من المصالح والوجود الأمريكي، وتخطي الحدود الإقليمية في ذلك.

وتكاد مسالة الجماعات الإسلامية ذات النشاط العابر للحدود: تنظيم القاعدة، أنصار الإسلام، حزب الله... واحدة من مشاغل العراق الإقليمية مع كل من إيران (التي يعتقد أنها تدعم القاعدة استخباريا ولوجستيا)، ودول مجلس التعاون (حيث التمويل الشعبي المالي والبشري لهذه الحركات)، والأردن وسوريا (حيث معظم التمويل البشري).

٣١-سيار كوكب الجميل:المجال الحيوي للخليج العربي،دراسة جيواستراتيجية.(أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ٢٠٠٣). ص ص٣٣-٥١.

ويعزز من نشاط هذه الجماعات في العراق الاختلاف حول مسالة الشرعية للنظام السياسي المنشأ وقيامه ضمنا على استبعاد ألوانا سياسية او ديموغرافية على أساس الانتماء. وعدم تصريح الولايات المتحدة بشان مضمون وشكل علاقاتها المستقبلية مع العراق.

خامسا،الصراع العربي الإسرائيلي، بين التوجه القومي والتوجه الديني

ظل العراق يحمل قضية الصراع العربي–الإسرائيلي بعدا قوميا عربيا منذ العام ١٩٥٨ وحتى العام ٢٠٠٣، وتصاعدت في أحيان دواعي واعتبارات هذا الصراع في السياسة العراقية الى أن أخذت أولويات عليا، حتى في فترة العقوبات الاقتصادية السياسية التي فرضها مجلس الأمن طوال المرحلة ١٩٩١–٢٠٠٣ حيث كان العراق يقدم دعما ماليا ومعنويا واحيانا استخباراتيا لقوى المقاومة الفلسطينية. ولم يعقد اي اتفاق سياسي او تطبيع او هدنة مع إسرائيل.

اليوم يكاد الأمر مختلف كثيرا، فالاعتبارات القومية أصابها التراجع وتصاعد المد الديني في قضايا الصراع وأطرافه، إسرائيل التي تحارب من اجل نقاء يهودي ضمن حزام آمن، واحيانا مسيطر على إقليم معتمد فكرة الشرق أوسطية كما طرحها رئيس وزراء إسرائيل السابق بيريز عام ١٩٩٦. يقابلها حركات المقاومة الإسلامية: حركة المقاومة الإسلامية–حماس، حركة الجهاد الإسلامي، وكلاهما في ارض فلسطين، وحزب الله جنوب لبنان...

ونظرا للعلاقات الإيجابية بين معظم القوى السياسية العراقية الكردية والعلمانية العراقية وإسرائيل طوال المرحلة السابقة على التغيير في ٢٠٠٣[٣٢]، فان هذه القوى لا تجد مبررا عمليا لاستمرار المعاداة بين الطرفين. وتبقى احتمالات إعلان تطبيع بين العراق وإسرائيل متوقفا على مدى استعداد الجانب العراقي الاتحادي وقدرته على تحمل ضغوطات الشارع العراقي. اما بالنسبة للأقاليم فان لها قدرة دستورية على تبادل علاقات اقتصادية وثقافية مع مختلف دول العالم، ولا نص دستوري يمنعها او يعيقها من تطويرها علاقات دون مستوى التبادل الدبلوماسي مع الكيان الإسرائيلي؛ ولا نريد المزايدة على الإقاليم العراقية المفترضة.

والمسالة التي ستكون قيد نقاش هي مدى استعداد العراق للتعامل مع قضايا الصراع وفقا لالتزام الدول العربية، في إطار اجتماعات جامعة الدول العربية والقمم العربية، خصوصا في حالات التصعيد والتوتر. ونرى أن العراق سيكون الطرف الأضعف من باب الالتزام القومي في معادلات وقضايا وسياسات الصراع العربي–الإسرائيلي، نظرا لكون اغلب القوى السياسية المشكلة للحكومة لا تكن ودا إيجابيا حيال قضية وحقوق الفلسطينيين والعرب في هذا الصراع.

كما أن إجمالي قضايا الصراع متداخلة الأبعاد وتحمل طابع صراعات إقليمية–دولية، فالتوتر الذي نشب منتصف شهر تموز ٢٠٠٦ مثلا بين حزب الله وإسرائيل كان إجمالا وحسب معظم الرؤى والتحاليل تجسيد توتر وحرب بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة، حيث أرادت إيران وعبر حزب الله إثارة قضية إقليمية لتجنب مناقشة مجموعة الدول الثمان في روسيا يومي ١٥–١٦ تموز ٢٠٠٦ مدى استجابة إيران لمبادرة الستة الكبار في اجتماع فينا في الأول من حزيران ٢٠٠٦، وإسرائيل حليف تقليدي للولايات المتحدة فهمت اللعبة ولم ترد على لبنان بقدر ما ردت على مصالح إيران في لبنان[٣٣].

٣٢-شلومو نكديمون:الموساد في العراق ودول الجوار. ترجمة بدر عقيلي. (بيروت. دار الجليل للنشر والطبع. ١٩٩٧).

٣٣-انظر،كريستوفر ديكي وكيفين بيراينو ويابك ديغانبيشه:"العقدة الإيرانية في الشرق الأوسط". الحياة اللندنية ٢٦ تموز ٢٠٠٦، عن نيوزويك الأميركية

http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/Item-20060725-a6acd64a-c0a8-10ed-01ce-4de884d320a4/story.html

فإذا ما تكرر هذا الموقف مستقبلا، ولمعظم القوى العراقية علاقات غير تقليدية مع إيران فكيف سيكون تعاملها مع قضايا ذلك الصراع؟ والإشكالية هي في وجود الولايات المتحدة في العراق، فهل ستخرج الحكومة العراقية الاتحادية عن التزاماتها السياسية مع الولايات المتحدة لصالح التزامات جلها طائفية؟ او قسم منها مصلحية؟

سادسا،الإصلاح والتغيير الإقليميين

رغم أن اختيار الولايات المتحدة للعراق جاء لكونه الحلقة الأضعف والأسهل والأنجع، الا إنها أرادت من اختيار العراق جعله قاعدة للتغيير في الإقليم، وأنموذجا له. والأمر الغريب هنا إن معظم الدول التي شجعت على ضرب/ احتلال/ تغيير النظام في العراق هي ذاتها المستهدفة من إجمالي عملية التغيير الذي بدأ في المنطقة.

وشجع إدراك دول الخليج العربية لما يعنيه نجاح الولايات المتحدة في العراق أن جعل بعضها (السعودية علاوة على تركيا) للتريث في استمرار التعاون مع الولايات المتحدة بشان العراق. وأخرى عملت ضمنا واحيانا صراحة على عرقلة نجاح الولايات المتحدة فيه (مثل إيران وسوريا)، ويكاد لم يستمر بالتعاون سوى الأردن والكويت. هذا الأمر كلف الولايات المتحدة الكثير: نحو ٣٥٠ مليار دولار كلفة الحرب في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٦، نحو ٣٢٠٠ جندي قتيل من حاملي الجنسية الأمريكية لغاية اذار ٢٠٠٧، ونحو اربع سنوات من المشاكل في إدارة دولة غير مستقرة[٣٤].

الا إن السنوات القادمة وبعد أن يتجه العراق الى استقرار فعلي اكبر سيكون له دور في دعم حركات سياسية وقوى عديدة تدعو الى إحداث تغييرات اكبر في المنطقة. وهذا بدوره سيكون نقطة تقاطع من دول مجلس التعاون ومع سوريا. ومبعث قولنا هذا إن النظام في العراق قد أسس على وفق فرض انه سيكون أنموذج للديمقراطية وانه بداية لتغيير إجمالي المنطقة وفقا لمنظور أمريكي. والتعددية السياسية المفرطة ونظام الأقاليم الهش اما يقود العراق الى التقسيم والهشاشة وانتهائه كدولة، او يفرض عليه التماسك بدعم الولايات المتحدة وعند ذلك سينقل وضعه الهش الى دول الجوار. وفي الحالتين سيكون أداة للتغيير او استقطاب قوى التغيير في المنطقة.

سابعا،السياسات النفطية

بموجب الدستور العراقي الدائم، للأقاليم حق استخراج وانتاج والاستثمار في كافة الموارد الطبيعية الواقعة ضمن حدودها. ولا يوجد استثناء الا في نص المادة ١٠٩ أولا من الدستور، حيث أشار الى حق الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول المنتجة قبل العام ٢٠٠٦ فقط. وبذلك صارت الحكومة الاتحادية في العراق تواجه مشكلة تتعلق بالتعامل مع الثروة الحالية. ولدينا البيانات التالية: لدى العراق نحو ٨٠ حقلا رئيسيا ونحو ٥٠٠ تركيب جيولوجي تتوافر فيه احتمالات وجود النفط، يستغل العراق ويستخرج نفطه من ١٥ حقل نفطي فقط، مشمولة بنص المادة الدستورية أعلاه اتحاديا، القدرة الفعلية للحقول الحالية يمكن ان تصل الى ٣،٥ مليون برميل/ يوم، وانتاجها الحالي بين ١،٥ — ٢ مليون برميل/ يوم، باقي قدرة العراق الإنتاجية المحتملة والممكنة والاحتياط سيكون من نصيب الأقاليم، من حيث الاستخراج، الإنتاج، الاستثمار...[٣٥].

٣٤-خير الدين حسيب:"العراق..الى اين؟". المستقبل العربي (بيروت). ع٢٠٠٦/٣٢٧. ص ص٩-١١.
٣٥-انظر،د.عصام الجلبي:"قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية". ج٣. صحيفة راية العرب (بغداد). ع ٨٧ في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٥. ص٨. وكذلك، كامل مهدي:"الثروة الهيدروكاربونية في مسودة الدستور العراقي". ورقة قدمت ونوقشت من قبل المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي (بغداد). في ٢٩ أيلول ٢٠٠٥.

ولما كانت للأقاليم رغبة بتطوير إمكاناتها وعندها سلطة دستورية (المادة ١١١، التي تعطيها سلطات واسعة في إدارة مواردها وإمكاناتها والتشريع) لاستدعاء الاستثمارات والبحث والتنقيب والإنتاج والتصدير للثروة الهيدروكاربونية، والتعامل مع العوائد... ونرى العراق مقبل على نحو ٤-٥ فدراليات، ٤ منها متوقعة ستكون منتجة للنفط (الإقليم الذي سيضم البصرة والعمارة، الإقليم الذي سيضم كركوك الى جانب كردستان على اكثر التوقعات، الإقليم الذي سيضم الموصل وصلاح الدين، كما ان الكشوفات أثبتت وجود النفط في الكوت وفي بغداد)، أذن ستكون أسواق النفط عرض/ طلب أمام ٤ منتجين جدد؛ بالإضافة للحكومة الاتحادية، من الحقول التي تم تشغيلها قبل العام ٢٠٠٦. والأقاليم ليس لها حق دخول الاوبك او الاوابك لغرض تنظيم الإنتاج النفطي، لكونها ليست دولا، هذا مما سيثير مشكلة فيما بين العراق ودول الإقليم تتعلق بالسياسات النفطية.

المحور الثالث:الاحتمالات

ابتداءا،المهم في الدراسات المستقبلية، وبضمنها تلك المتعلقة بقياس المكانة المستقبلية والأدوار الخارجية الآتي[٣٦]:

١-تحديد دقيق لمتغيرات الظاهرة، والتي حددناها هنا بالمتغيرات الأربعة الرئيسة السابق ذكرها، ويمكن إضافة متغيرات أخرى الا أنها اقل شانا في الفترة التي تعالجها الدراسة من قبيل معدل الزيادة السكانية في العراق، دينامية الاقتصاد العراقي، درجة التطور التقني، التغيرات في البيئة الدولية وأثرها على مركز العراق ومكانته السياسية الدولية،

٢-تفهم وتحديد دقيق للنتيجة الإجمالية للتفاعل ما بين المتغيرات السابقة والقضايا التي سيكون العراق مطالبا بإبداء موقف منها؛ هذا على فرض ان الأقدار قد جنبت العراق التقسيم او توسع أعمال الحرب الأهلية الدائرة الآن بين الأحزاب والقوى السياسية ومليشياتها،

٣-تعليل التوقعات والاحتمالات في ضوء أسبابها والنتائج المتوقعة عن تفاعل المتغيرات السابقة والقضايا موضع التحليل والدراسة،

٤-من الواجب أيضا تأشير، إن لم يكن بالإمكان قياس كميا، قوة كل متغير في تحديد الاتجاهات العامة للحركة السياسية والأدوار الإقليمية المتوقعة،

٥-معرفة باتجاهات المتغيرات السابقة المؤثرة في حركة العراق الإقليمية،

٦-معرفة نظرية بمكونات الظاهرة السياسية الثلاثة: الأطراف-القضايا-العلاقات، وان المستقبل كذلك يتألف منها، وعليه من الضروري معرفة التسارع في التفاعل الثنائي بين كل متغير وكل قضية مؤثرة على صياغة أدوار العراق الإقليمية، ثم معرفة التسارع في التفاعل على المستوى الكلي،

٧-معرفة مدى دينمومة تأثير كل متغير، وكذلك مدى دينمومة التفاعل ككل في إطار علاقة المتغيرات السابقة بالقضايا السابق ذكرها،

٨-معرفة التغير في حجم تأثير كل متغير، وكذلك التغير في حجم التفاعل ككل في إطار علاقة المتغيرات السابقة بالقضايا السابق ذكرها.

٣٦ -Lisbeth Aggestam: "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy". (University of Stockholm , ARENA Working Papers, 1999). http://www.sv.uio.no/arena

وفيما يتعلق بالعراق،رغم ما قد يحتويه واقعه من انقسام، او في حده الأدنى القائم على استمرار العنف، فان إشاعة دعوة تفاؤل، والأمل كانت ولا تزال عاملا دافعا لنا للكتابة. ولعلها تكون عاملا مسرعا في التئام الجرح. كما لا يفضي المنطق الى المراهنة على ديمومة عدم الاستقرار فيه، اذ اصبح الاستمرار في دوامة العنف منتقصا من مكانة القوى السياسية ومن مكانة الولايات المتحدة، بل ومحرجا لها. حيث تردى الوضع الى درجة أصبحت المقارنة مع ما كان قبل ٢٠٠٣ متاحا لدى مجموعات واسعة، وينعزل عن هذا الوضع سوى الجماعات والأحزاب السياسية التي لها اجندات معينة وتستفيد من ديمومة الوضع القائم للاستحواذ على او احتكار مكونات الثروة والسلطة. وحتى في هكذا ظرف لا يتوقع أن يستمر الحال على ما هو عليه، فكثرة القوى الطامحة يجعل تقاطعها حتمي حول الثروة والسلطة مما ينذر بواحد من مشهدين: الاستمرار في التناحر لدرجة التصعيد، وربما اتساع أعمال الحرب الأهلية. او الدفع نحو التهدئة والرضى بتوزيع مغانم، تحت لافطة او مظلة العملية السياسية السلمية. مع ذلك قد تؤول التطورات الى حالات متنوعة لا يسقط منها وجود قدر من اللااستقرار بصورة تامة. ومع هذا يظل الأمر مرهونا بـ:

١-الاعتبارات الوطنية للقوى العراقية،والقدرة على استنهاض مفهوم للمصلحة الوطنية تلتقي عنده القوى المختلفة، او لا تندفع بعض القوى الى إسقاطه بقوة السلاح،

٢-المهمات التي تنشدها الحكومة العراقية.وان كانت المرحلة الراهنة تركز على الاستقرار الأمني فان الاختلاف القادم سيكون اكبر نظرا لكون اغلب القوى غير مهيأ للدخول إليها،

٣- المهمات التي تنشدها الحكومة الأمريكية.فالولايات المتحدة استثمرت في العراق موارد مهمة من اكلاف مالية وأعباء اقتصادية وخسائر بشرية، ووضع المكانة السياسية على المحك... وبالتأكيد كل ذلك كان مبني على رؤية لعراق ما بعد نظام حكم صدام حسين.

٤-البيئة الإقليمية.والتي لاغلب أطرافها جيوب سياسية وولاءات قوية بين العراقيين والقوى السياسية العراقية، مثل إيران وتركيا وسوريا. ولهذه القوى مشاريع وطنية او قومية طموحة كما في إيران، لذلك فان لها اجندات سياسية لن تترك العراق يتشكل بعيدا عنها. فتركيا مثلا لا تريد لفدرالية الأكراد زعزعة استقرار جنوبها الشرقي، وسوريا وإيران لا تريدان أن يكون العراق أداة للاعتداء عليهما. وإيران من جانبها نجحت عمليا في تكوين منطقة شبه عازلة وتابعة في جنوب وشرقي العراق. كما أن لها علاقات جيدة مع فدرالية كردستان العراق، ناهيك عن نفوذها الواضح في الحكومة الاتحادية.

٥-البيئة الدولية (صراع القوى الكبرى). فروسيا والصين لهما مصالح متزايدة القيمة السياسية في المنطقة، وهما لا ترغبان في مزيد من الخسائر بعد خسارة العراق عام٢٠٠٣، وهذا واضح من خلال درجة التزامهما إيران، وبدرجة أدنى سوريا، وعدم مشاركة الولايات المتحدة في تحمل أعباء وتكاليف إعادة ترتيب وتأهيل وضع العراق الدولي.

إن الإتيان بالحالة ما بعد اللااستقرار لن تتحقق من دون رسم نظرية/ مشروع للأمن الوطني العراقي، لا تتجاهل ثلاثة مبادئ:المبدأ الأول، تحقيق تنمية سياسية داخلية شاملة، من دولة قانون، تعزيز الوحدة الوطنية، توسيع المشاركة السياسية.. المبدأ الثاني، تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعبر خطة واضحة لاعادة الأعمار، والمبدأ الثالث، توليد رؤية صائبة لماهية مصالح العراق الدولية. بمعنى أن مبدأين منهما داخلي الأبعاد والآخر خارجي، وهما ذو علاقة مترابطة. ومع ذلك وفي إطار المبدأ

الثالث تتجلى المهام السياسية المرتقبة للعراق بثقله السياسي والاستراتيجي في علاقات القوى الإقليمية. وكونه كذلك من المتغيرات التي يفترض أن تعين استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، ويبقى على العراق كيفية انتقاله من الدور السلبي طوال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣، واللادور للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ الى أداء أدوار فاعلة في الإقليم.

وعند دراستنا للاحتمالات علينا أن نضع في اعتبارنا كون الدراسات الأكاديمية تتناول المستقبل من بابين لا اكثر في الغالب[٣٧]:

الباب الأول-دراسة الاحتمالات الممكنة أمام سياسة الدولة في ضوء مرتكزات أساسية: موقع الدولة الجغرافي، طبيعة النظام السياسي والفلسفة السياسية السائدة، طموحات القيادات السياسية، القضايا الدولية- الإقليمية، والمتوقع من الاختلاف والصراع والتعاون والتنافس فيها مع الدول الأخرى، الموارد والإمكانات المتاحة- الذاتية، والمتوقعة- التحالفات، موقع الدولة في علاقات القوى، وقدرتها على السبق التكنولوجي والمعلوماتي في حقول القوة المستقبلية...

الباب الثاني-استشراف الممكنات المحتملة أمام سياسة الدولة، والسعي الى إنتاج متغيرات مولدة للبيئة المحتملة بحيث تسهل عليها تحقيق أهدافها. وهذا يتطلب مستلزمات من قبيل: المعرفة الصريحة بإمكانات وقدرات الدولة ذاتها، وبأهدافها كأساس للفعل، وما هي طموحات قياداتها/ قواها السياسية الدولية، ثم معرفة مدى إعاقة او تسهيل البيئة الخارجية لتحقيق تلك الأهداف وإمكاناتها وتطلع قياداتها السياسية، وقبلها معرفة بالاحتمالات الممكنة للعلاقات والتطورات الدولية- الإقليمية.

وفي الغالب، لا تخوض في النوع الثاني من الدراسات الا القوى الفاعلة المستقبلية التوجه، اما في البلدان الصغيرة او التي تعاني مثل أوضاع العراق فان دراسات من قبيل النوع الثاني هي اقرب الى الترف الفكري، او يقوم بها افراد من رعاياها لصالح آخرين فاعلين، لذلك سنركز على النوع الأول فحسب، ويكون إدراجنا للثاني على سبيل التوصية التي تدعو الى تقليل سلبيات البيئة الخارجية، او دعوة لاستثمار فرص ممكنة او محتملة.

إن الأوضاع التي ترتقب سياسة العراق الإقليمية ربما تأخذ واحدا من الاحتمالات الآتية:

أ-انعزال العراق عن قصد عن محيطه الخارجي. وما قد يدفع إليه وضع العراق المتدهور، والرغبة بعدم الانشغال بقضايا إقليمية تستنزف موارد البلاد اليسيرة لصالح التركيز على الوحدة الوطنية. ورغم انه يجب عدم إغفال هكذا احتمال أمام دارس المستقبل الا إن موقع العراق الجغرافي وثقله الاستراتيجي الذي لم تقدر إجمالي القوى سده مما ولد فراغات استطاعت إيران وبمباركة او سكوت أمريكي ملئه او التوسع على حسابه، نقول إن الحقائق الاستراتيجية، وشده ضغط القضايا الإقليمية تدفع العراق الى ضرورة بلورة موقف إزاء البيئة الإقليمية وعدم الانعزال عنها،

ب-وقد تنفرد إيران بالعلاقات العراقية،وتنتفع بكل مزاياها. واسبابه نجده دستوريا في تكريس الواقع الإقليمي في العراق، ونجاح إيران المبكر في احتكار وصنع السياسات في جنوب العراق بشكل شبه كامل، واستغلت تطلع الأكراد لتأدية دور، ووجود الفيتو التركي عليه، والاعتراض العربي لتكون إيران مجال الأكراد الحيوي. ثم وهذا الأهم استطاعت إيران من اختراق وسط وشرق العراق ديموغرافيا واستخباريا، بل وقد استطاعت حتى اختراق الحكومة الاتحادية ومؤسساتها وتعمل الآن تحت أمرتها او وصايتها، او بإذعان مسبق قوى عراقية سياسية عديدة لها القدرة على إثارة عنف دموي

٣٧-لا نقصد هنا المناهج،فالمناهج متعددة ويمكن اللجوء او الرجوع الى المراجع المختلفة التي تناولت ذلك بالتفصيل.

مميت داخل العراق، مع ذلك هذا الانفراد فوق ما يتطلع إليه الإيرانيون نظرا لكون القوى الأخرى داخلية وخارجية لم تستثمر أوراقها في العراق. ناهيك عن كون الاتجاه نحو الصراع المتصاعد في العلاقة الأمريكية الإيرانية يدفع إيران إلى التأني في استمرار تدخلها في العراق لئلا تستخدمه الولايات المتحدة، بعد تحقيق الاستقرار في العراق، كذريعة للتدخل إزاء إيران،

ج-اعتماد العراق موقف الاعتدال الوسطي.وهو احتمال كذلك ضعيف جدا نظرا لكون القضايا الإقليمية جميعها مسيسة والاختلاف حولها شديد واحيانا يدخل ضمن الصراع الصفري. والعراق لا يستطيع حمل لواء الاعتدال في هكذا بيئة محملا أوسع من نطاق العلاقات الثنائية مع جيرانه، أمام كلفة خطاب وسلوك سياسي وخيار استراتيجي. فسيدفعه هكذا خيار الى تقديم تنازلات غير مقبولة على حساب مصلحة العراق. والأكثر منه أن العراق ذاته جرى الاستثمار فيه من قبل قوى كبرى وإقليمية بموارد لا طائل لها وحياديته واعتداله سيدفع تلك القوى إلى استثمار أوراقها فيه لثنيه عنها وهي قادرة والعراق مخترق لا يستطيع المقاومة،

د-نجاح الولايات المتحدة في كسب العراق الى جانبها. وهو احتمال قائم يرتكز على سعي الولايات المتحدة استكمال محاورها الاستراتيجية المستقبلية في السيطرة على الأقاليم المهمة في العالم ضمن محاور: باكستان-العراق-تركيا، السعودية-مصر مع وجود إسرائيل. وعليها بعد ذلك الشروع بالمرحلة الثانية الا وهي تغيير ثقافة المنطقة: إدخال الإصلاح في نظم الحكم نحو التداول السلمي للسلطة، تغيير نظم التعليم، تمكين المرأة وفقا للفهم الغربي... لتكون المنطقة اقل رفضا للوجود الأمريكي.

وعند هذا الخيار سيكون العراق أداة للمواجهة والتغيير السياسي الإقليميين، بدوافع جلها أمريكية، وظاهرها التقاطع مع منظومة إقليمية تحمل تركة من الصراعات مع العراق في قضايا لا زالت عالقة،

هـ-او أن يتجه العراق نحو الدخول في تراتيب إقليمية او شبه إقليمية. وان يكون أنموذجا للتعاون الإقليمي وعليه التعامل بجدية مع تحديات بناء سلام إقليمي مستقر.

وسيكون تركيزنا على الاحتمالين الرابع والخامس، نظرا لكونهما الأكثر واقعية وامكانية ظهور أحدهما عالية الشان.

أولا،العراق كأداة للمواجهة والتغيير الإقليميين

وقبل تناول أي من الأدوار، من المفيد القول بالمشاهد المتوقعة أمام استمرار الوجود الأمريكي في العراق، لما في ذلك من تأثير محتمل على الأدوار المتوقعة للعراق إزاء بيئته الإقليمية. والمشاهد المتوقعة في نظرنا لا تتعدى الثلاثة الآتية:

المشهد الاول،الانسحاب من العراق في حالتين:اندلاع حرب أهلية طاحنة،او ان تدفع الاكلاف المتصاعدة الإدارة الأمريكية القادمة عام ٢٠٠٨، وربما الكونغرس الى طلب الانسحاب من العراق، وفي اي من الحالتين قد تترك الولايات المتحدة العراق في حالة فوضى وتعمل على السيطرة عليه عبر الحدود من خلال تركيا ودول مجلس التعاون والأردن، او أن تلجأ الى تسليم العراق الى زعامة عسكرية تعيد ضبط العراق بطريقة شمولية ثانية[٣٨]،

٣٨-انظر مثلا،خير الدين حسيب:"العراق..الى أين؟". مصدر سابق. ص ص٢٣-٢٤. وكذلك، توماس فريدمان:"ملف بغداد-طهران-واشنطن،حتى لاندفن رؤوسنا في الرمال". الشرق الأوسط اللندنية ٢٨ ايار ٢٠٠٦ <http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9972&article=353681&search&النووي%20ايران%ملف=state=true

المشهد الثاني،البقاء في العراق مع تقليل تواجدها الى نحو ١٠٠ ألف جندي، وتحقيق انسحاب من معظم المدن العراقية شبه المستقرة لتقليل اكلاف وجودها في العراق. ويشترط هذا المشهد إدماج معظم القوى السياسية وبعض القوى المسلحة في العملية السياسية[٣٩]. وعدم حصول تغيير مهم في توجهات القوى السياسية الصانعة للقرار في الكونغرس الأمريكي. او قد يرافق ذلك اندفاع الولايات المتحدة الى الأمام عبر تصعيد الموقف مع إيران، بمعنى كسب بعض الوقت في مسالة ترتيب الوضع في العراق عبر الانشغال واشغال الرأي العام بقضية اكبر الا وهي المواجهة مع إيران[٤٠]. واسباب هذه المواجهة اذا ما انساقت إليها الولايات المتحدة منفردة موجودة من قبيل استمرار إيران بإعمال تخصيب اليورانيوم، سعي إيران لان تكون القوة الوحيدة في الإقليم، المواجهة مع إسرائيل عبر حركة حزب الله في لبنان في منتصف تموز ٢٠٠٦، التدخل المستمر في الشان العراقي... وبالتالي فان أمر الحصول على تمديد لبقاء قواتها في حزيران عام ٢٠٠٧ سيصبح أمرا روتينيا، وستشرع الولايات المتحدة في الإعداد لمشهد آخر، الا وهو عقد اتفاق أمني- عسكري مع الحكومة العراقية،

المشهد الثالث،عقد اتفاق أمني-عسكري مع الحكومة العراقية[٤١]،خلال الفترة٢٠٠٧-٢٠٠٨ ينظم مسائل من قبيل: تأجير عدد من القواعد العسكرية في العراق لمصلحة الجيش الأمريكي، تأجير عدد من المحطات كقواعد استخباراتية لمصلحة الوكالات الأمريكية، الاتفاق على نصب قواعد صواريخ بالستية، الاتفاق على حدود الدور السياسي للوجود العسكري والاستخباري الأمريكي، الاتفاق على آلية استخدام ذلك الوجود والتخزين المسبق للسلاح في العراق، الاتفاق على تدريب قوات الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وتجهيزها بالسلاح.

ومثل هكذا اتفاق مهم للإدارة الأمريكية، كونه سيقلص تكاليف الانتشار والتضحيات بجنودها، وستكون الحكومة العراقية الطرف الوسيط بينها وبين الشعب العراقي، وستتفرغ الولايات المتحدة الى مسالة تأهيل الحكومة العراقية الى الأدوار التي بموجبها عملت على تغيير النظام في العراق مطلع العام ٢٠٠٣.

واكثر الاحتمالات أمام الوجود الأمريكي هي الثاني طوال فترة المستقبل المباشر ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويتوقع أن تشرع الولايات المتحدة باعتماد الاحتمال الثالث مع العام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق باحتمال كون العراق أداة للمواجهة والتغيير الإقليميين، فانه يفترض واحد من اثنين،

١-في حالة خروج القوات الأمريكية من العراق، وتبني الأخير نهج قائم على تنفيذ أدوار إقليمية واسعة في قضايا موضع خلاف. واحتمالات هذا المشهد ضعيفة نظرا للتطاحن واختلاف أولويات القوى السياسية العراقية المتوقع خلال السنوات الخمسة القادمة،

٢-عقد الولايات المتحدة والعراق اتفاقا أمنيا-عسكريا يحدد الاستخدام السياسي للقواعد والقوات الأمريكية. وهذا المشهد الأكثر احتمالا ويتطلب من الولايات المتحدة منح العراق سلطات اكبر، وان تنسحب القوات الأمريكية الى قواعد معلومة، وان تحرك بفعل ضغطها والضغط الاستخباري منهج وأولويات الحكومة العراقية. وان تقوم كذلك ببناء سريع للقدرات العسكرية العراقية.

٣٩-محمد السعيد إدريس:مرجع سابق. ص ص٤٢-٤٤.

٤٠-انظر مثلا،جيم هوغلاند:"رهان بوش على ايران". صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ٣ حزيران ٢٠٠٦، <http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10051&article=366762>

٤١- برادلي أ.تاير:مرجع سابق. ص ص٤١-٤٥.

معنى ذلك اننا قد تبنينا توجها مسبقا في إطار هذا المشهد مفاده وجود تأثير أمريكي في تحديد مسارات الدور العراقي تجاه بيئته الإقليمية. وسيكون لدينا متغيرات: الأولويات العراقية، متطلبات الاستراتيجية الأمريكية، الإقليم (قضايا/ قدرات الأطراف). والدور العراقي المتوقع في إجمالي القضايا السبع السابق ذكرها سيكون:

أ-غير سباق في إبداء المواقف إزاء القضايا الإقليمية ذات التماس معها،

ب-مرونة السياسة العراقية ستكون غير واضحة نظرا لتضارب الجهات المؤثرة او المنفذة لسياسة البلد،

ج-لا نتوقع أن تشكل فدراليات إقليم كردستان تأثيرا على العلاقات مع تركيا، اذ سيعطى الجانب التركي تطمينات من الجانبين العراقي والأمريكي، لكن الإقليم قد يستثمر لإثارة القضية الكردية في ايران لزيادة الضغط عليها، وكذلك الحال وبدرجة اضعف فيما يتعلق بإقليم الجنوب حيث سيكون خطوة لإثارة عرب الاحواز ضد إيران للمطالبة بحقوق أوسع،

د-ولن يكون العراق طرفا في التصعيد في علاقات وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ويتوقع أن تشرع بعض اقاليم العراق (كردستان) بتبادل العلاقات الاقتصادية والثقافية مع إسرائيل، وان تلزم حكومة العراق الاتحادية بالاعتراف الضمني بإسرائيل، ولا تلجأ الى تبادل التمثيل الدبلوماسي لحين تهيئة الشارع العراقي لقبول هذه العلاقة،

هـ-وقد تدفع الولايات المتحدة بالعراق ودول مجلس التعاون الخليجي (مع او دون وجود اليمن) لتشكيل منظومة إقليمية لموازنة قوة إيران ذاتيا، وبمساندة ووصاية ودعم الولايات المتحدة.

وسيكون محور هذا الترتيب الأمني أمن الخليج العربي ومواجهة تصاعد القيمة السياسية للقوة الإيرانية،

و-وفي حالة عدم تحقق الترتيب أعلاه لاسباب خليجية او غيرها، قد تدفع الولايات المتحدة الى بلورة محور عراقي-أردني، او عراقي-تركي، او عراقي-تركي-أردني للتعامل مع قضايا الأمن الإقليمي، وفي ظل مظلة الأطلسي والولايات المتحدة،

ن-او قد يدفع العراق للتقاطع مع إيران عبر إثارة قضايا مثل التدخل الإيراني المستمر في القضايا العراقية: إشكاليات الحدود والاقليات، مكامن النفط الحدودية... وكلها في إطار تنفيذ العراق لادوار الوكيل عن الولايات المتحدة، حيث ستكون الولايات المتحدة الراعية لهكذا مشهد عبر تقديم أسلحة وتخطيط ودعم لوجستي كافي للنهوض بقدرات العراق العسكرية،

ز-أن يكون العراق القوة المناهضة للقومية العربية، والداعية الى إجراء أوسع عمليات تغيير في المنطقة عبر تبني ودعم قوى الإصلاح والتغيير في المنطقة، وإفشال منظومات التعاون العربي-العربي.

ثانيا،العراق أنموذج للتعاون الإقليمي:تحديات بناء سلام إقليمي

إن الانتقال الى ثقافة السلام في لغة خطاب وسلوكيات وأولويات النظام السياسي العراقي القادم وحكوماته تحتاج الى وقفة تأمل. العراق سيعاني من مجموعتين من الضغوط، تفرض عليه التزامات سياسية من الصعب الانفكاك عنها.

المجموعة الأولى،ثقل ووطأة الاستثمارات السياسية (العسكرية، الاقتصادية، المالية، الثقافية، الطائفية...) لدول الجوار في العراق، عبر تأهيل مجموعات محلية على شكل توابع دائمة، علاوة على مراكز ونقاط وأشخاص وظيفتهم تمرير المعلومات، الضغط على القرار السياسي وعلى الظروف المنشأة له، ممارسة العنف،... اي العمل كمصدات أولية

بوجه اي اعتداء عليها عبر العراق، وتحديدا إيران وسوريا[٤٢]،

المجموعة الثانية،هي ما يسمى تحديات بناء سلام إقليمي، فالمشاكل تكاد تكون متجذرة وشائكة في مجالات: الاقليات، الحدود، المياه، الموقف من الصراع العربي–الإسرائيلي وبضمنه التطبيع مع إسرائيل. وقسم آخر منها مضخمة لإغراض او لاسباب لها صلة بسياسات خارجية: العنف العابر للحدود، دعوات الإصلاح والتغيير السياسي الإقليميين...

الا أن ما يكاد يسعف العراق هو ضعف الإمكانات الاقتصادية المؤهلة التي ستكون بحوزة الحكومة لتنفيذ التزامات المواجهة مع دول الجوار، دون تحمل اكلاف الارتباط بتحالف يقلص الفجوة الزمنية لاعادة بناء القدرات العسكرية–الأمنية العراقية.

وعندها نتحدث عن ثقافة السلام كخيار عراقي، بمعنى أن لا تكون دعوات العراق للتعاون مجرد خطاب سياسي، فهذا لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التاريخية، وانما أن يتجسد بطروحات عملية وواقعية تتناسب مع ظرف البيئة الإقليمية (كقضايا ودول)، واحتياجاتها وتطلعات قياداتها ونظمها السياسية.

والواقع أن ما قد يتجه اليه العراق هنا نوعين من التعاون: ثنائي، و متعدد الأطراف. والتعاون الثنائي لا يحتاج الى كبير عناء او جهد، إنما هو مسالة تقديرية لدول الجوار والعراق. تقديرها قائم على حسن النية، والرغبة بالتعاون والتعامل مع القضايا موضع الخلاف، وهذا ما نتوقعه خلال المستقبل القريب في علاقات العراق نظرا للممهدات السياسية (إيران والأردن) او الالتقاءات الاقتصادية والحاجة الى التعاون (تركيا).

لذلك سيكون تركيزنا على النوع الثاني، اي التعاون متعدد الأطراف. واذا ما أخذنا مثال سنجد مثيله قائم في المنطقة وذات صلة من جهة او أخرى بالشان العراقي في: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. واذا ما أخذنا الجامعة فان الاتجاه المتزايد هو نحو تكوين منطقة تجارة حرة وهي سترفد الاقتصاد العراقي ببعض عناصر النمو. اما قولنا بتطوير العراق وضعه السياسي او علاقاته السياسية داخل الجامعة فالأمر لا زال مبكرا حسمه، الا أن المتوقع في حالة استمرار العراق عضوا في بنية الجامعة، او عدم تفككها فان العراق سيكون طرفا معرقلا لاي توجه قومي عربي، نظرا لسيادة توجه سياسي في العراق شبه عام لا يكّن او يعطي مودة للعرب او للعلاقة معهم. اما أمنيا، فتكاد اتفاقية الدفاع المشترك منذ اتخاذها في خمسينيات القرن الماضي لم تفعل ولن تفعل لغياب الاتفاق على تعريف المصلحة العربية القومية، او تعريف العدو.

اما مجلس التعاون الخليجي فان فرص انضمام العراق إليه واعدة، لكنها تحتاج الى أعمال وإرادة سياسية باتجاه تفعيل دور المجلس، لا أن يزيد العراق هواجس الخليجيين بتوجهاته كونه قد اصبح مجالا لإيران، او مجرد أداة سياسية بيد الولايات المتحدة، او أن الحكومة الاتحادية لا تملك سلطة تسيير أوضاع البلد بموجب الدستور الاتحادي الذي اصبح نافذا منذ العام ٢٠٠٦.

ومع كل ما تقدم،لننطلق من معالجة المسالة من منظار أوسع.هناك جملة اعتبارات تعين العراق على إنشاء تراتيب إقليمية، او الانضمام في بعضها، او الاستمرار في البعض الآخر منها:

٤٢-جورج فريدمان:"مستقبل العراق،البحث عن توازن تجاه ايران". المستقبل العربي (بيروت). ع٣١٤. ٢٠٠٥. ص ص٨٦-٨٨.

١-فالمنطقة بشكل عام ذات قيمة استراتيجية عالية في تحديد المكانة الدولية وبالتالي في الصراع الدولي القادم، مما لا يعفيها من التنافس عليها الا اذا درأت عن نفسها الإدراج/ الاندراج في سياسة الوصاية/ التحالف العالمي... عبر التنظيمات الإقليمية الفاعلة،

٢-هناك ضروب تاريخية من التراتيب الإقليمية كنماذج:جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معروفة، الا أنها بقيت غير فاعلة. وقسم آخر منها تفكك وانحل (مجلس التعاون العربي، حلف بغداد...)[٤٣]،

٣-لا زال من المخاطر المحدقة بالإقليم اللااستقرار الداخلي، الانكشاف الخارجي... ولا يمكن احتواء هذه المظاهر والمسببات بفاعلية الا عبر التراتيب الإقليمية،

٤-هناك قاعدة اقتصادية وثقافية يمكن الانطلاق منها في إقامة التراتيب الإقليمية، او الانخراط في القائم منها.

ومما لا ريب فيه أن هناك جملة مقيدات عراقية وإقليمية ودولية الى جانب اتجاه قيام أحد التراتيب دون الآخر، وانخراط العراق في واحد منها دون الآخر. وهذا يستدعي البحث في إمكانية وشروط قيام كل ترتيب لاستنباط ايا منها الأكثر ترشيحا في المستقبل القريب:

١-ترتيب عراقي-خليجي، من دون إيران،

٢- ترتيب عراقي-خليجي-إيراني

٣- ترتيب عراقي-عربي في إطار جامعة الدول العربية

٤-ترتيب عراقي-شرق أوسطي

وتقتضي الإشارة الى ان دخول العراق او استمراره في ايا من التراتيب أعلاه الى جانب باقي التراتيب الأخرى لا يبطل فاعلية الأولى ولا يكون على حسابها، فالتراتيب معززة لادوار العراق، كل منها ينصرف الى العناية بتدبير شؤون ذات خصوصية يتعذر على باقي التنظيمات/ التراتيب الانشغال بها.

الترتيبان الأول والثاني يجمعهما حوض الخليج العربي، ولا تعوز بلورتهما سوى الإرادة السياسية، الا ان دخول العراق الترتيب الأول ايسر منه دخول الترتيب الثاني نظرا للتحفظات الواسعة على إيران خليجيا، ولغة خطابها السياسي الذي تحاول فرضه على باقي دول الإقليم: فرض تسمية الخليج فارسيا، التسليم بسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث، والمطالبة المستترة بالبحرين، ومحاولة فرض وصاية على الشيعة العرب او تأجيجهم... او محاولة استخدامهم كخط دفاع أول، وربما لن تبالي في سحق او قبول سحق هذا الخط مقابل حماية مصالحها.

وتبقى من المسائل الأساسية الواجب الاتفاق عليها بين العراق وشركاءه الخليجيين الآخرين قبل انضمامه إليهم:

أ-الحرص على الاستقرار السياسي-الأمني للمنطقة،

ب-تسوية القضايا المتنازع عليها،

ج-إعفاء الإقليم من التدخلات الثنائية (التسوية السلمية للمنازعات الثنائية والمتعددة)،

د-عدم تنفيذ دور الوكيل لأي قوة كبرى،واتخاذ موقف موحد من وجود قوات/قواعد عسكرية أجنبية في أراضي الإقليم،

هـ-تبني سياسات متجانسة بشان الاقليات، التعاون الاقتصادي، السياسات النفطية، النزاعات الإقليمية،...

٤٣-رغم التمايز في الاساس الوظيفي بين مجلس التعاون العربي وبين حلف بغداد، الا إن المقصود هو وجود تراتيب انخرط فيها العراق اكثر من التركيز على الجوانب الاخرى.

و–تجنب سباق التسلح الذي يهدف الى فرض سيطرة اكبر على الشركاء،

ن–تبني موقف متقارب من سياسات الإصلاح السياسي الداخلي،

ز–اقتناع الخليجيون ان احتواء العراق خليجيا كفيل بموازنة قوة إيران.

الا ان القول باحتمال قيام الترتيب او انخراط العراق فيه أمر يشوبه وجود مقيدات ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار:

أ–ما لم يستقر العراق فانه لن يكون هناك دافع نحو قيام تراتيب إقليمية مع الدول الأخرى، او ان يتجه الخليجيون الى ضمه إليهم،

ب–استقلالية القرار العراقي لا زالت أمرا مشكوك فيه. بمعنى خشية دول مجلس التعاون من وضع العراق الدولي بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣، اذ من غير المقدر ما قد تدفع إليه الولايات المتحدة هذا البلد، ومن غير المقدر كذلك ما ستدفع إليه إيران الحكومة العراقية (بما تملكه من وصاية على قوى سياسية عراقية، وسيطرة استخبارية قوية في جسم الدولة الناشئ، واتباع بالفطرة)،

ج–خشية دول مجلس التعاون من سياسات ونوايا إيران التوسعية،اذ لا زالت قوة المحافظين في إيران من مناصري الثورة الإيرانية قويا، وهذا يفرض عليها أولا التخلي عن نزعتها التوسعية لاستيعاب العراق، ودونه لن يجد الخليجيون من خيار ملائم لاحتواء الخطر الإيراني إلا عبر استمرار التعويل على الولايات المتحدة، و/ أو دفع العراق لمواجهة إيران،

د–إن موقع إيران الجغرافي وقيمته الاستراتيجية يوفران لها أسباب الانتفاع من سياسة لا تتقيد بالتقديرات/ التراتيب الإقليمية، فحاجة كل من باكستان والهند إليها اكبر مما اذا ارتبطت إيران بتراتيب إقليمية مع الخليجيين، كما أن إيران بهكذا ارتباط ستكون اقل قدرة على المناورة بسبب مراعاتها لدواعي تلك التراتيب. والأكثر من ذلك أن انخراطها في تراتيب حضور الولايات المتحدة فيها قوي جدا سوف يعيق قدرتها على كسب ود الصين وروسيا. ولهذه الأسباب واعلاه، ستلجأ إيران الى إعاقة انضمام العراق الى اي ترتيب خليجي الى الضد منها، او تستشعر انه الى الضد منها،

هـ–مما لا شك فيه أن إسرائيل من العوامل المفسدة لقيام أي ترتيب إقليمي، اذ ان هكذا ترتيب سيأخذ وجهة حفظ الاستقرار الإقليمي، ويقلل من التأثيرات الإقليمية– الإيرانية السلبية على أمن الخليج. وبذلك ستتقلص حاجة الولايات المتحدة واتكالها على إسرائيل، لذلك على التقديرات والدراسات المستقبلية وضع إسرائيل في هذا المنحى وعدم تجاهله.

اما وضع العراق في جامعة الدول العربية، فالاتجاه الأكثر احتمالا هو أن العراق سيكون الدولة الأكثر تجاهلا لتطوير العمل القومي او المصلحي في ظل هذه المنظومة نظرا للأولويات التي تحملها قوى عراقية عديدة لها سطوة على العمل السياسي الداخلي. كما أن اغلب السلطات قد منحت الى الأقاليم، وهذه الأقاليم (إقليم كردستان، وإقليم الجنوب؛ في حالة تشكله) في الغالب اقرب الى إيران منه الى العرب، وبالتالي فاي دور عراقي في الجامعة سيكون دورا رمزيا قائما على الخطاب السياسي؛ هذا اذا لم تفرض التزامات القوى العراقية، وغياب المصلحة الوطنية تبعات التضييق على العمل القومي والعمل على إفشال الحد الأدنى من التضامن العربي.

اما قيام منظومة شرق أوسطية فإنها وكما نعتقد لا تزال محض خيال غير مؤسس له جيدا في المنطقة، فالمنطقة زاخرة بالاختلافات والتقاطعات، وجلها تتعلق بالنظرة الى التاريخ وامتلاك الشرعية، ومن يملك الصواب ومن هو على خطأ، واي

النظم هي الأصح، ومن يقود ومن يحكم، وأيهما له الأولوية: التفسير التاريخي، ام التفسير الديني، ام التفسير الطائفي، ام التفسير العرقي، ام التفسير المعاصر القائم على تداول السلطة؟ وكلها ولدت أزمة ثقة واحتكام الى القوى الدولية، او الاحتكام الى القوة او العمل على زعزعة استقرار إحداها الآخر وتكوين جيوب تدخل أسهمت في استمرار اللااستقرار الإقليمي. بمعنى آخر أن الظروف المنشئة لتعاون شرق أوسطي ينخرط فيه العراق مع واحد او اكثر من الدول الآتية: إيران، تركيا، إسرائيل، سوريا، الأردن، مصر، دول مجلس التعاون الخليجي، باكستان، أفغانستان، نقول أن هذه الظروف غير متيسرة في الغالب، في المستقبل القريب.

ويبقى أمر انخراط العراق في الترتيب الأول اي إيجاد صيغة لارتباطه بدول مجلس التعاون الخليجي بحاجة الى ممهدات وتراتيب يسعى إليها كل من دول مجلس التعاون لاستيعاب العراق، ومن قبل العراق ليبدي حسن النية، ولا يشعر الأعضاء الآخرين بكونه قد جاء كعنصر سلبي هدام لاسس استمر تأسيسها لمدة عقدين ونصف، بل انه جاء ليطور قدرات ومجال عمل والحركة السياسية للمنظومة إقليميا وعالميا. وقبلها أن تكون هناك رعاية أمريكية إيجابية لهذا الترتيب بوصف الولايات المتحدة الضامن الأساس لامن المنظومة او الترتيب.

الخاتمة

إن دراسة أمر مستقبل الدور السياسي الإقليمي للعراق في المرحلة الراهنة، وان تكاد تبدو عملية ضبابية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، الا إننا لا نتصور بقاء حالة عدم الاستقرار لمدة الأعوام الأربعة القادمة. وأثناءها وبعدها على اي حكومة عراقية إعادة تأهيل العراق ليؤدي أدواره الطبيعية في المنطقة. واذا كنا قد توصلنا الى ان مرحلة التأسيس لدور سياسي جديد بعيدا عن السلبية التي طبعت أدوار العراق قبل العام٢٠٠٣، او اللا دور خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ قد تكون صعبة الا إنها مرحلة تستحق التركيز نظرا لما ستؤسسه لمرحلة الما بعد، اي ما بعد التغيير السياسي.

ان السنوات القادمة،والتي ربما ستبدأ مع مرحلة الحكومة القادمة بدايات العام ٢٠١٠ سيكون فيها العراق متغيرا إقليميا من الصعب إنكاره، وعلى إرادة قواه السياسية اما سيكون ساحة لصراع للقوى الإقليمية او وكيل لها، او ان يتجه الى ان يكون طرفا سياسيا في علاقات القوى، ونرجح ان يكون ذلك بدعم او مباركة الولايات المتحدة. ومع ذلك علينا ان لا نضع نصب أعيننا ان الأمر سيتجه بشكل حتمي الى جعل العراق كقاعدة عسكرية أمريكية، فهذا تشاؤم مسبق، كما انه سيحتاج الى اكثر من عقد للتأسيس الثقافي لهذه القواعد ولتكون مقبولة لدى العراقيين، الا ان الأمر الذي لا ريب فيه هو استمرار الوجود الاستخباري الأمريكي في البلد.

ما نوصي صراحة به هو ضرورة اتجاه العراقيين الى تعريف المصلحة الوطنية العراقية، وقبلها التأصيل لمفهوم الوطنية العراقية. فهما والإمكانات السياسية والموارد المؤهلة من سيؤدي الى إنضاج الدور العراقي في الإقليم: من حيث طبيعته، مستواه، أهدافه، أدواته... وفي عجالة نرى ان من واجب دارس المستقبل أن لا يتشاءم، رغم كثرة المنغصات، فالمستقبل نظريا عناصر (قضايا وأطراف) وعلاقات تنتج ظواهر سياسية ووقائع، واي تغيير في واحد من المكونات الثلاثة سيكون مؤثرا في الظاهرة. ورغم ان الحال العملي يؤشر أن من يملك الإمكانات هو المؤهل الأكثر للتأثير في الظواهر، والمستقبل إحداها، الا إننا ننوه أن أمر التخطيط وحسن التدبر في المتاح من إمكانات، وتوظيف ناضج ومسؤول ومقدر للبيئة الخارجية كفيل أيضا في التأثير على تشكيل المستقبل. وهذا ما يدفعنا في حالة العراق أن لا نركز على ما موجود من إمكانات، بل على

المتوقع منها، ومن الفرص المباشرة (تعاون، تحالف، دعم...(، وغير مباشرة (صراع الأطراف الأخرى مع بعضها وتنافسها...). فكلها ستؤسس لدور عراقي فاعل في المستقبل المتوسط. ومن الضروري أيضا التركيز على نوع الفاعلية المتوخاة، لا الفاعلية السلبية وانما تلك التي تجعل العراق فاعلا في إقليمه بما يحقق غاية تنمية مقدرات هذا البلد.